تقرير

تحليل نتائج جمع الآراء

حول

جهود الوساطة والهدنة

2023

مقدمـــــــــة:

لا تزال الأمم المتحدة حاضرة في المشهد اليمني منذ أكثر من عشر سنوات بناءً على جهود الوساطة عبر مبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة والذي بلغ عددهم أربعة مع التغيير من مبعوث لأخر (منذ فترة الأزمة اليمنية ما قبل الحرب وحتى اندلاع الحرب واثنائها أي من 2011-2022 ولا تزال مستمرة)؛ في البداية تم تأسيس مكتب للمبعوث في اليمن؛ ومع الحرب انتقل مكتب المبعوث الى الأردن من هناك أصبحت تدار جهود الوساطة؛ في 2019 فتح مكتب للمبعوث الأممي في عدن وحالياً أنشئ مبنى خاص به.

من المتعارف بأنه تكللت جهود الوساطة التي ترعاها الأمم المتحدة ومبعوثها الأممي وتدعمها الدبلوماسية الدولية في إبرام نماذج من اتفاقات الهدنة بين الأطراف المتحاربة على مدى فترات متقطعة ومؤقتة؛ منها تلك الذي نجحت أو فشلت المساعي في تمديدها وعلى سبيل المثال: الهدنة الأخير المنتهية مدتها التي تم تمديدها ثلاث مرات منذ بداية 02 أبريل وحتى 2 نوفمبر2022 ولا تزال محاولات جهود سبل تمديدها.
وبالرغم مما حمله اتفاق هذه الهدنة من الآمال وأكثر التوقعات منها بأن تقدم استجابات منسقة ومحددة الهدف وفعالة للوصول إلى أفضل نتائج متضافرة ممكنة في تنفيذ جاد لإجراءات بناء الثقة، من جانب أخر أكثر أهمية يكمن في تحقيق تقدم واضح في معالجة ملف الأوضاع الإنسانية وانهيار الاقتصاد والخدمات نظراً لما تشهدها من آثار مأساوية هائلة على حقوق الإنسان في بلد يُوصف بأنه يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، إذ لا يمكن تهيئة بيئة مناسبة للسلام دون موازنة المسار الإنساني جنب إلى جنب للمضي قدماً بالمسار السياسي للسلام. فضلاً عن ألا تخضع اتفاقات الهدنة إلى التكرار في مرات أخرى؛ انما في تحويلها إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار والدخول في عملية سياسية لإنهاء الحرب في التوصل إلى حل سياسي؛ بحيث يكون لها أثر سياسي عملي وملموس يعكس التزاماً أكبر في تحمل الأمم المتحدة مسئوليتها وفي الحماية بما يعزز لدى الناس الثقة فيها وبدورها.
تتفاعل الجهات الإقليمية والدولية بما فيها أعضاء مجلس الأمن في دعم جهود الوساطة واتفاقات الهدنة في اليمن؛ الى جانب تفاعل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات والمجموعات النسوية في إطلاق النداءات وبيانات المناشدة مع كل هدنة في سبيل حث جميع أطراف النزاع على الالتزام والحفاظ على ثبات الهدنة وتمديدها من أجل حماية المدنيين في جميع أنحاء البلاد والسماح لهم بإعادة بناء واستعادة حياتهم.

ومن اجل المساعدة ولمزيد من المشاركة في تقييم مدى فاعلية الوساطة واتفاقات الهدنة في إطار الجهود الأممية والإقليمية والدولية لعملية السلام في اليمن؛ من خلال جمع الآراء؛ نظمت مؤسسة وجود للأمن الإنساني في إطار القمة النسوية الخامسة نشاط جمع الآراء عبر الانترنت؛ وذلك بمشاركة استمارة عبر google doc استمرت عملية لمدة شهر كامل وجمعت الآراء من **199** مشاركة ومشارك من النساء والرجال والشباب من الجنسين.

منهجية التحليل وإعداد التقرير:

اعتمد التحليل التقييم الموضوعي بالاستناد المباشر الى الآراء التي تم جمعها، ووفق الردود على استمارة الأسئلة التي تم تصميمها بشكل موسع للحصول على المعلومات بحيث تخدم عملية التقييم نتائج التقرير، وذلك من خلال الآتي:

- القراءة الدقيقة لمضامين الآراء في الرد على الاستمارة وعددها 199 استمارة.
- المقارنة بين الأفكار الأساسية والفرعية وفقاً للآراء الواردة، بالإضافة الى دمج الآراء التي جاءت متشابهة بأكبر قدر مما يعكس اجماع وتوافق في تواردها.
- اكتشاف التباين في الآراء الواردة وتلك التي تظهر حالة التعبير من تفكير متعدد ومتنوع.
- الكشف عن أي فجوات محتملة في الآراء المقدمة.
- بيان ما قد تكون الحاجة إلى أهمية التركيز في قضايا ومجالات محددة ضمن الآراء الواردة.

معايير التحليل والتقييم للآراء:

- الارتباط بمضمون التقييم.
- مدى إدراك أن التقييم يتناول المواضيع الجوهرية المحددة.
- مدى إمكانية الحصول على المقترحات على نطاق واسع يشعر معها الجميع على كل المستويات بأنها تمثلهم.
- الكفاءة والفاعلية من حيث قابلية الآراء للقياس في مؤشرات تسهل بناء النتائج.
- مستوى الأثر المتوقع من توفر الشواغل والمقترحات المطروحة.

الصعوبات:

1. ضعف توفر إمكانات الوصول للإنترنت.
2. صعوبات متعلقة بمدى وضوح كتابة الآراء.
3. ضعف الارتباط بين بعض الآراء كما هو مطلوب في الإجابة عن الأسئلة.

النتائج والتحليل:

استخدم التقييم في عرض النتائج الأسلوب الإحصائي من خلال الآراء المقدمة؛ بالإضافة الى الآراء المكتوبة الأخرى؛ في تنوع الآراء من جهة والمضافة؛ تجدون فيما يلي النتائج وفق ترتيب الاسئلة التي تضمنتها الاستمارة بخصوص التقييم وذلك على النحو التالي:

1- الاستفادة من الهدنة في تحسين البيئة الهوائية لبناء الثقة بين الأطراف المتحاربة ف
العمل على وضع الأساس لوقف دائم لإطلاق النار وتفعيل عملية سياسية

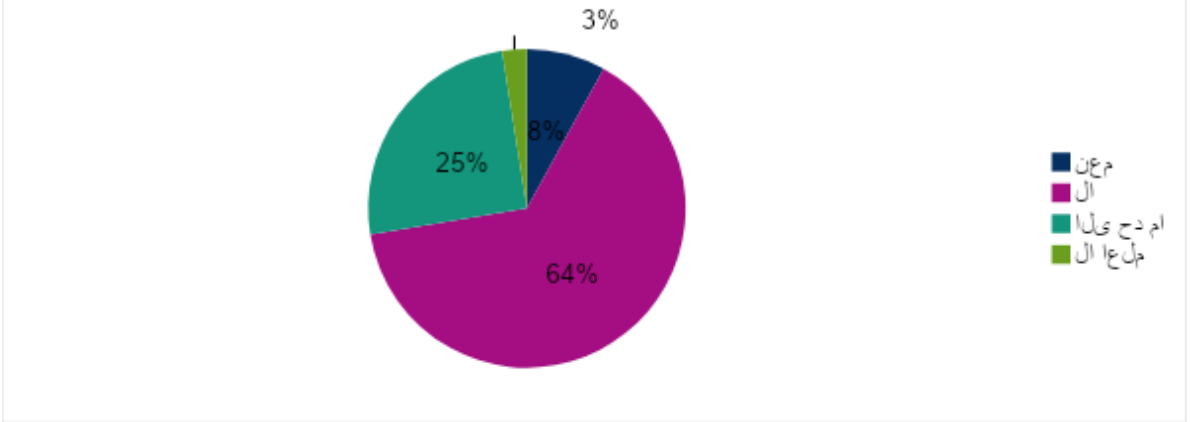

2- اتفاقات الهدنة التي تراعاها الأمم المتحدة منعت نشوب أي من النزاعات
المسلحة الأخرى

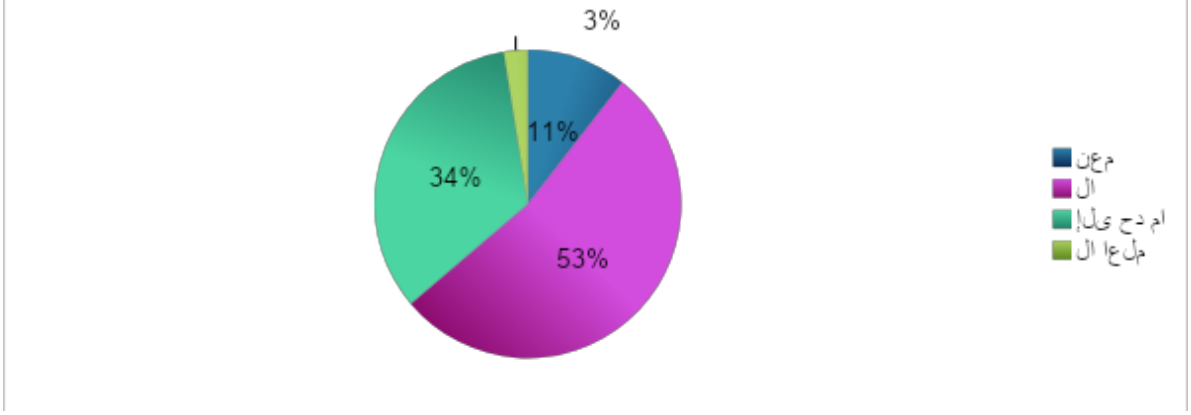

3- يؤثر تعدد القوى المسيطرة على الأرض في ضعف جهود الوساطة واتفاقات الهدنة

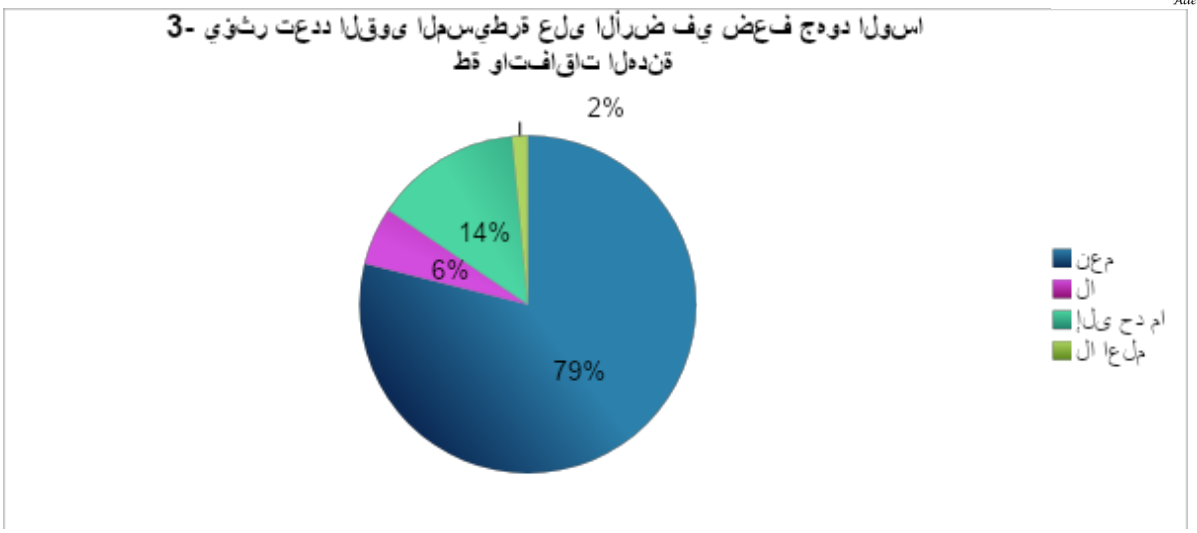

4- هناك دور محفز رئيسي أو تأثير للأطراف الإقليمية وتحديداً التحالف العربي في سير اتفاقات الهدنة

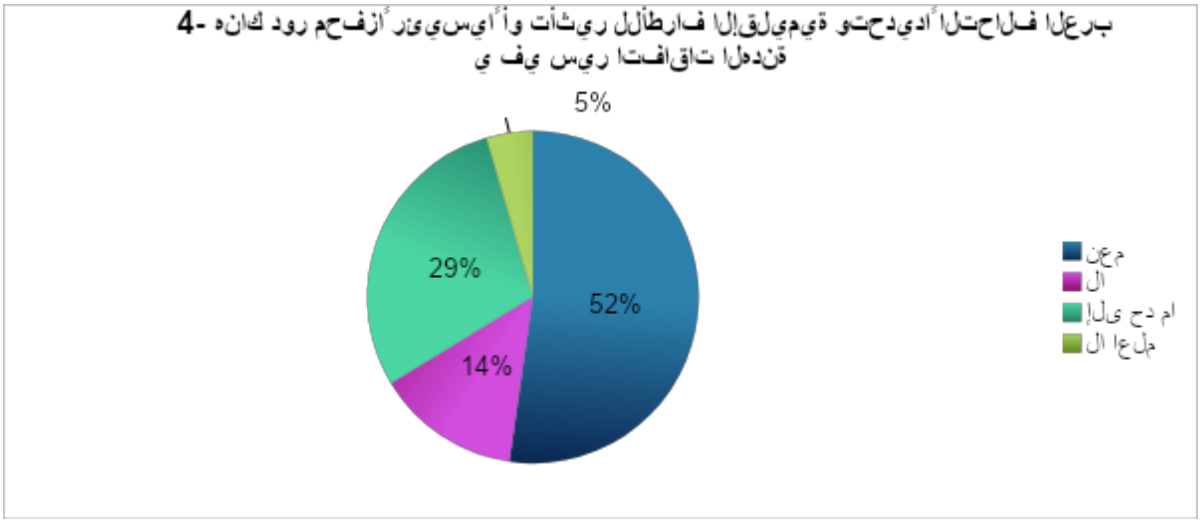

5- للدور الدولي دعم التواصل والوساطة بين الأطراف وذلك باختلاف أسلوب الفاعلين الإقليميين

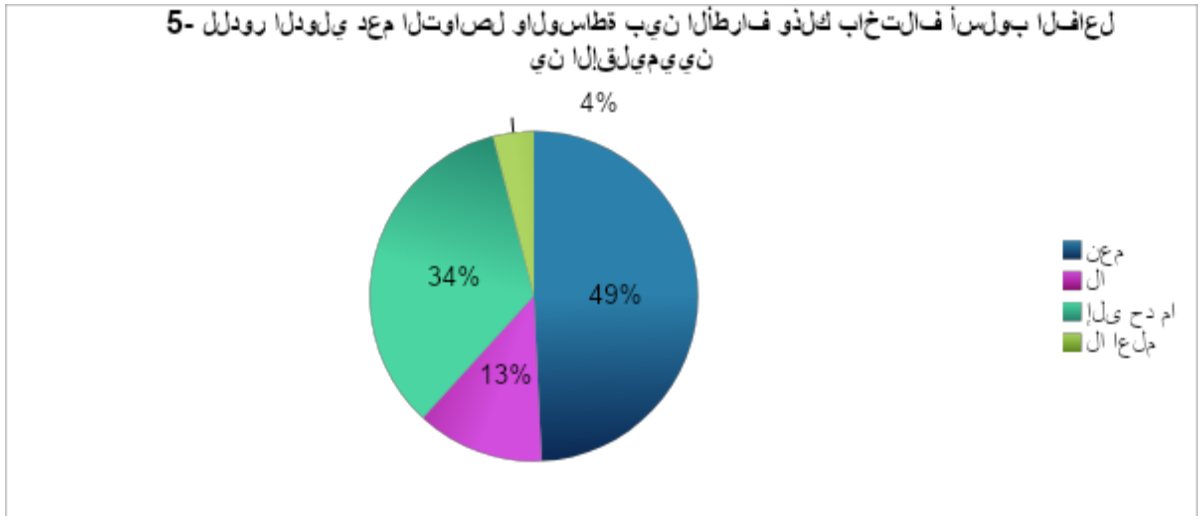

6- ساهم تعيين الإدارة الأمريكية مبعوث خاص لليمن في تعزيز جهود الدبلوماسية الدولية للوساطة واتفاقات الهدنة والحفاظ على تثبيتها وتحقيق إمكانية المضي قدماً نحو عملية السلام

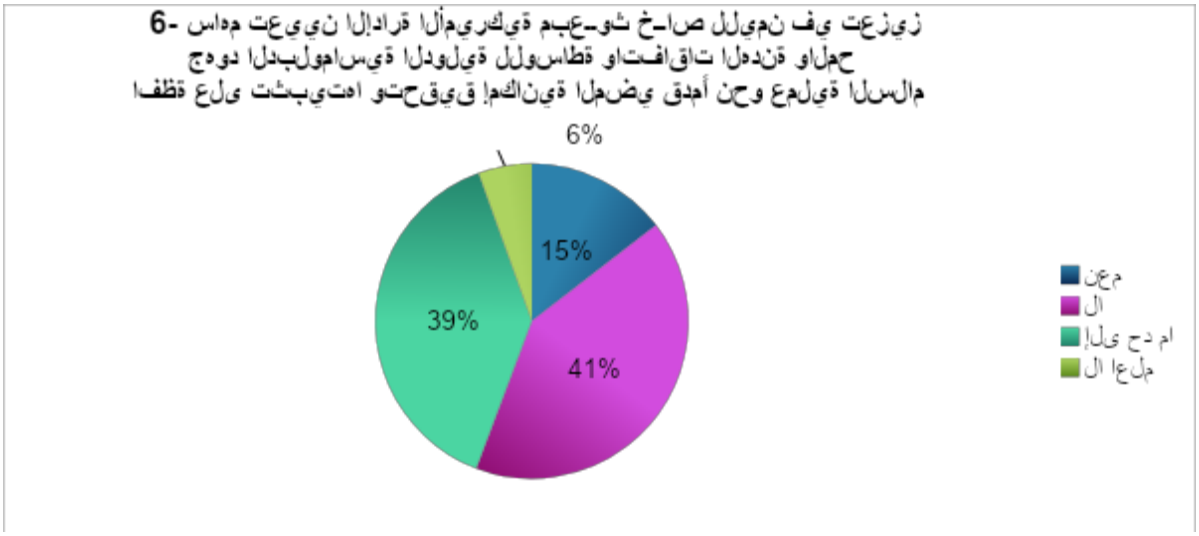

7- يتم صياغة اتفاقات الهدنة بناء على الرؤى والمبادرات الوطنية والمحلية وليس الخارجية

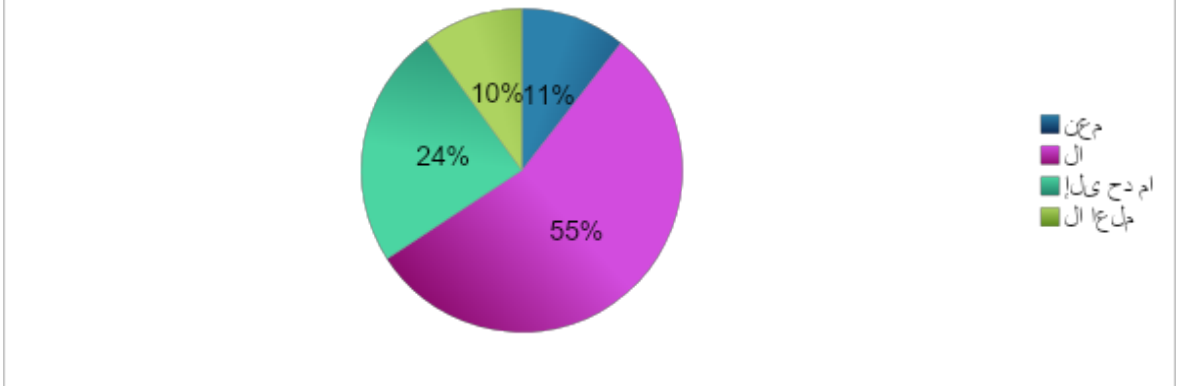

8- يتم التركيز في صياغة اتفاقات الهدنة على مقارنات حقوق الان سان واحكام مخالفتها

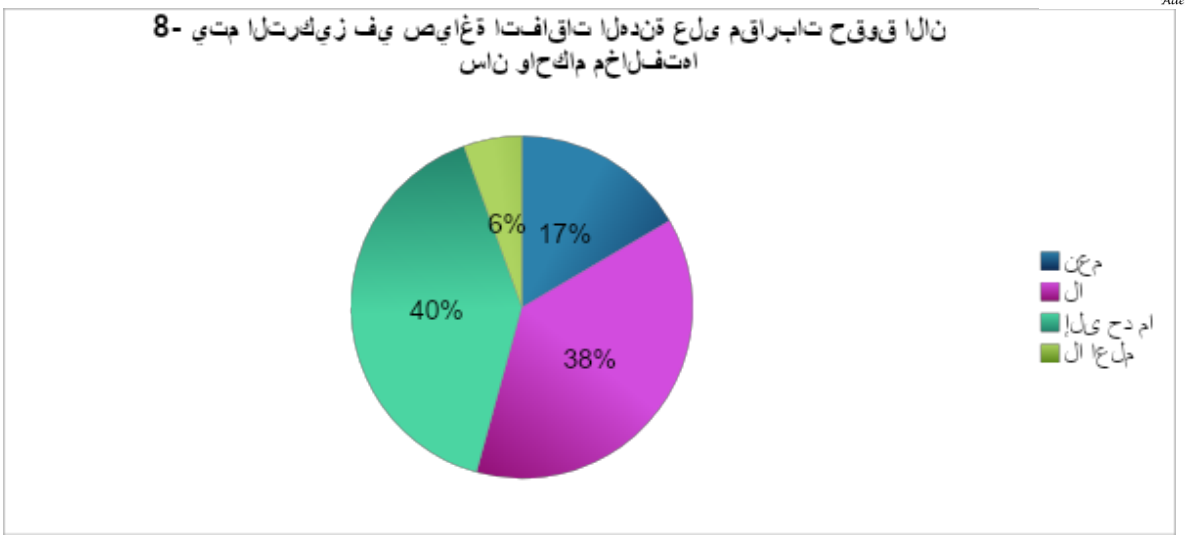

9- يتم التركيز في صياغة اتفاقات الهدنة على القضايا الحاسمة بناء على عملية التشاور مع النساء ومنظمات المجتمع المدني

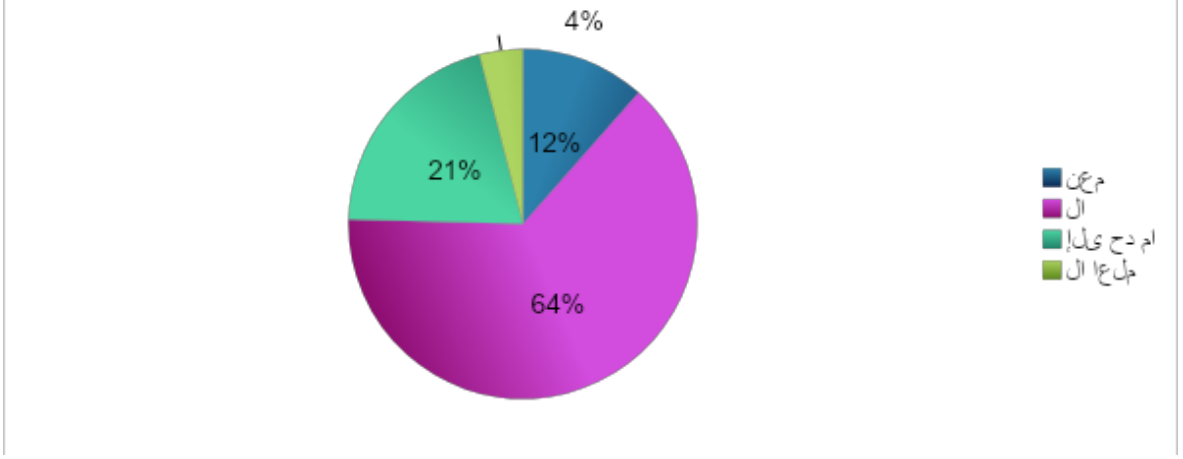

10- يتم ادراج أحكام خاصة تتعلق بالنوع الاجتماعي في اتفاقات الهدنة

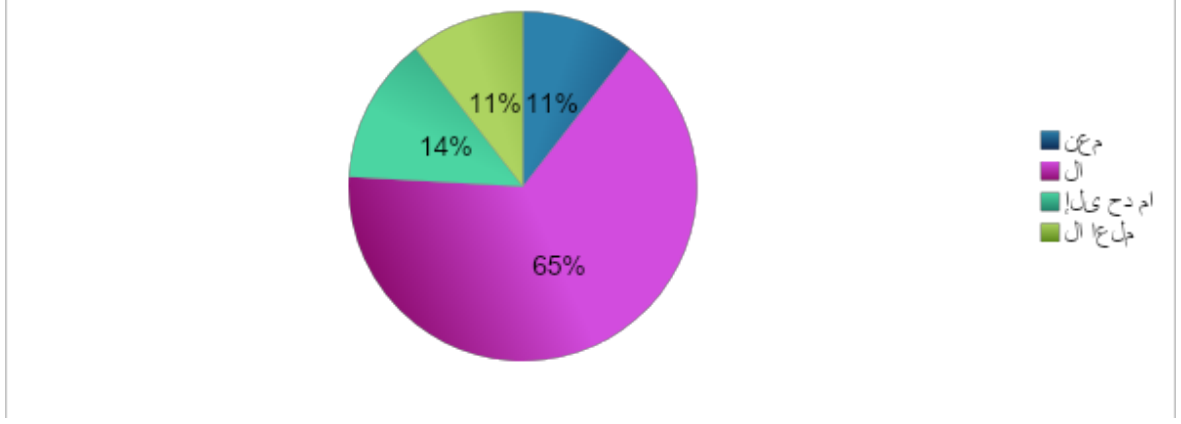

11- تتضمن صياغة اتفاقات الهدنة الحدود
ات التي تحول دون وقوع اختلافات في الرواق
ف أو التفسير أو تغير الظروف
ف الذي يمكن أن تؤدي الى تقويض تطبيقها

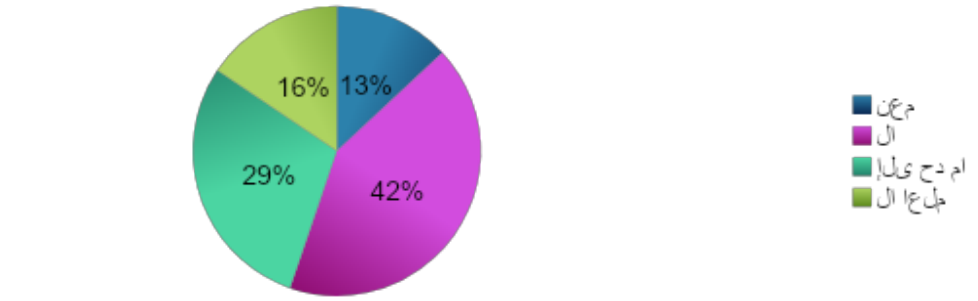

12- توفر اتفاقات الهدنة ضمانات بناء الثقة بين الأطر
اف في اتخاذ خطوات تساعد في الدخول في مفاوضات رسمية

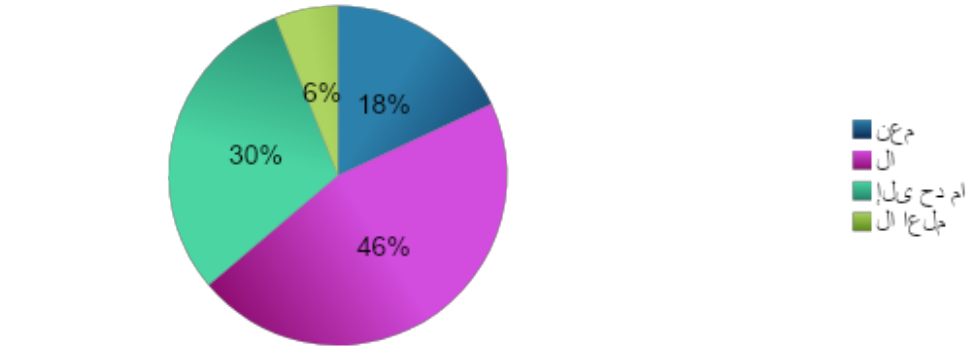

13- توفر اتفاقات الهدنة ضمانات مواجهة التحديات الناشئة من تأثير الفاعلين الإقليميين أو الدوليين

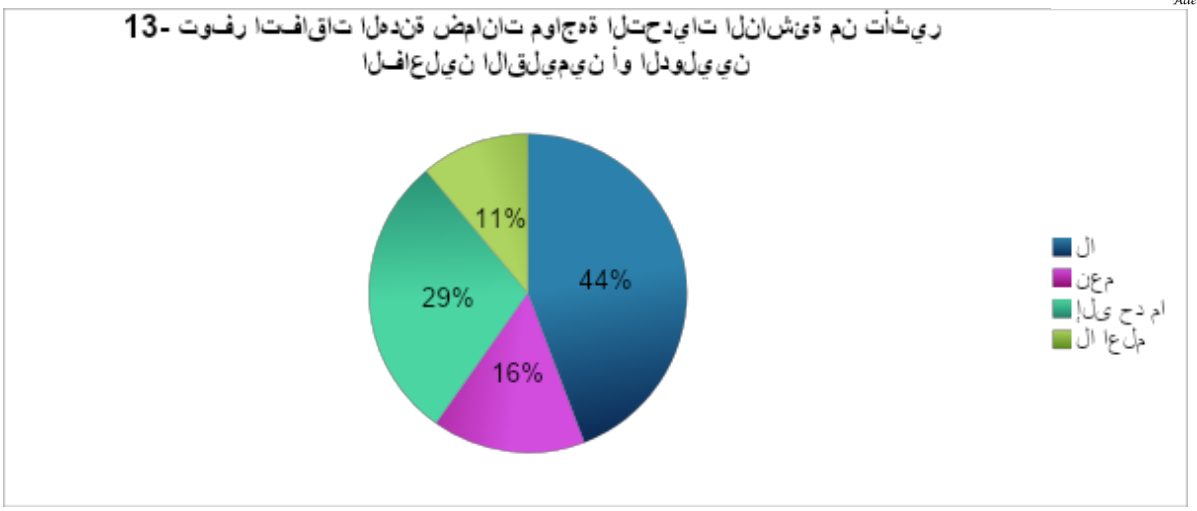

14- يتم توفير آليات الرصد والتحقق من أي خروقات في اتفاقات الهدنة؛ وتأمين طرق التعامل معها؛ وضمان الاستمرار في تطبيقها

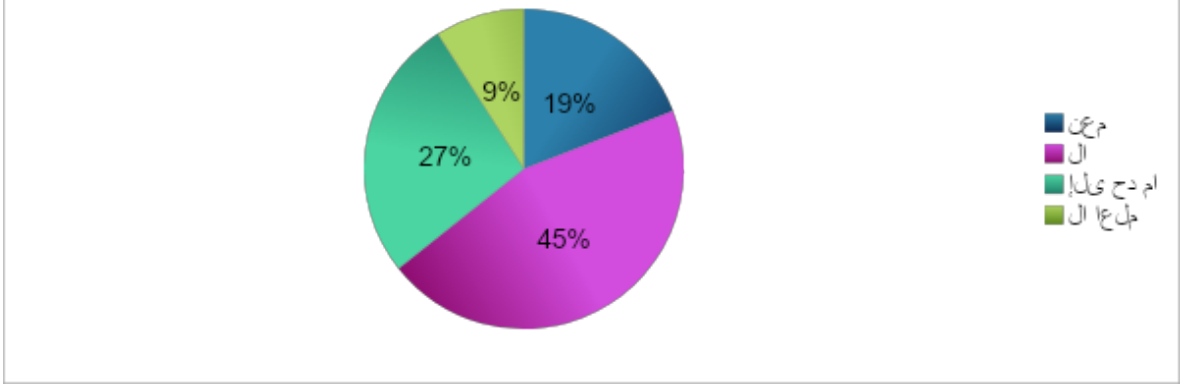

15- تضمن اتفاقات الهدنة آليات التواصل أو تبادل المعلومات؛ وبها يمكن للناس معرفة مجريات تطبيقها

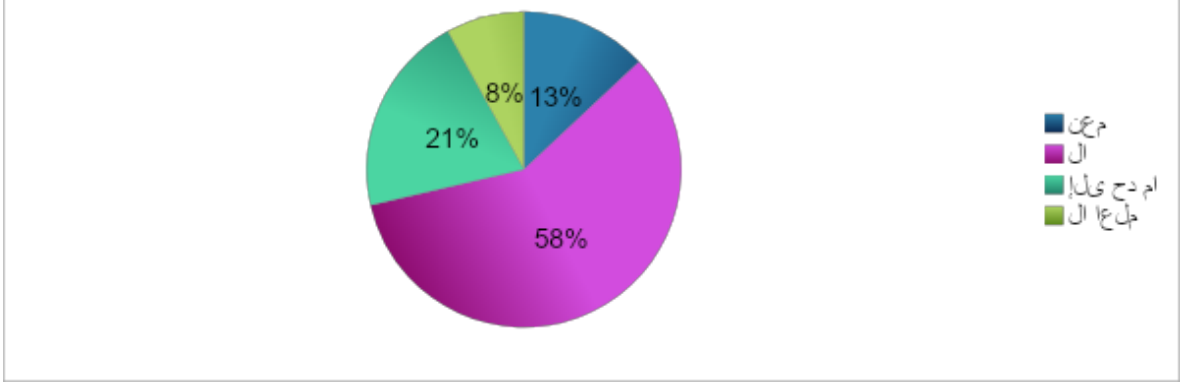

16- يتم إدماج النساء ومنظمات المجتمع المدني في أنشطة الرصد والمراقبة لتطبيق اتفاقات الهدنة

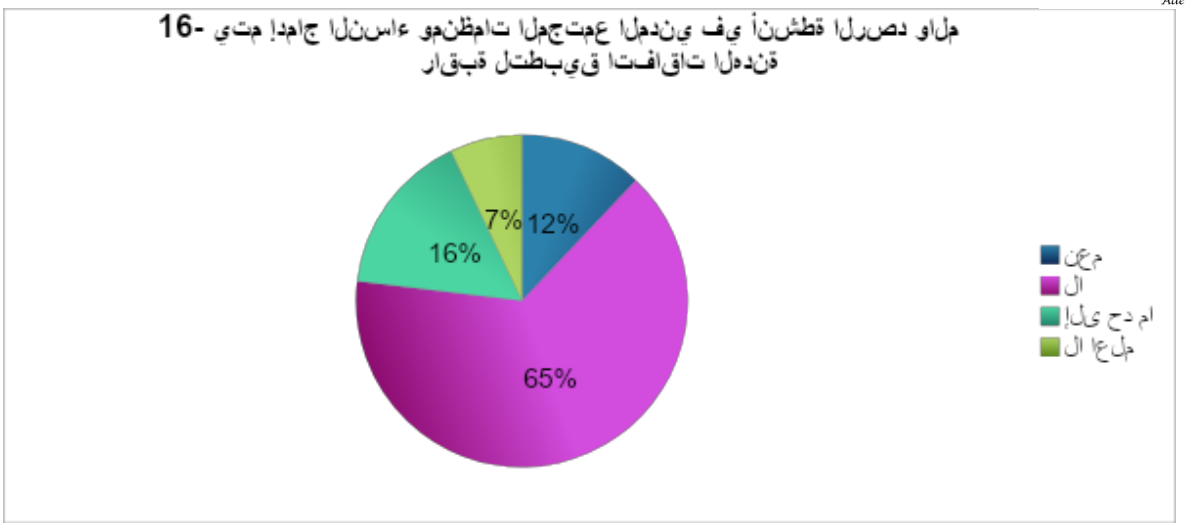

17- تضمن اتفاقات الهدنة التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية أو في إيجاد الحلول بشأنها

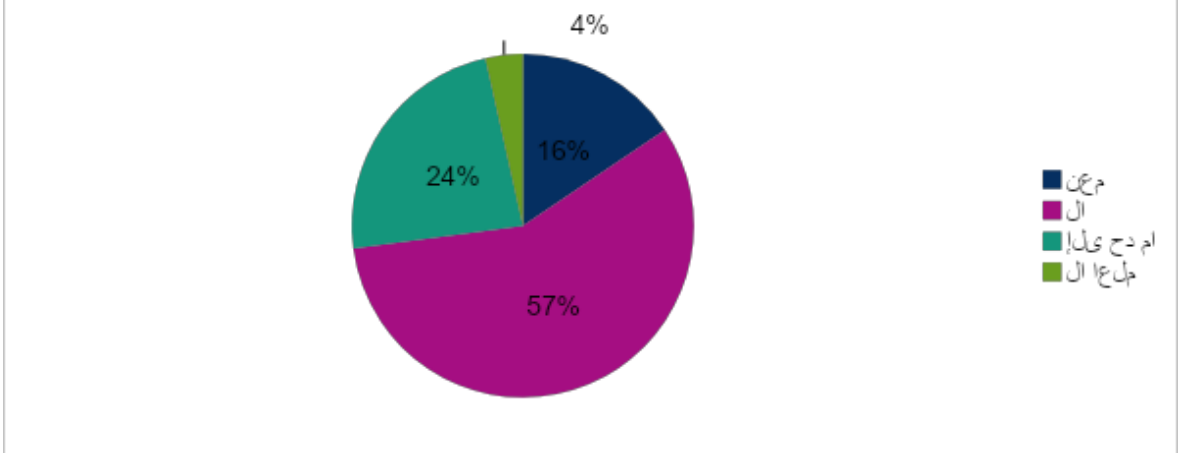

18- من أولويات تطبيق اتفاقات الهدنة تهيئة الأوضاع الأمنية؛ وضمان القدرة على مواجهة التحديات التي تواجه جهود البناء على الهدنة ومحاولات تحقيق التقدم المنشود في عملية السلام

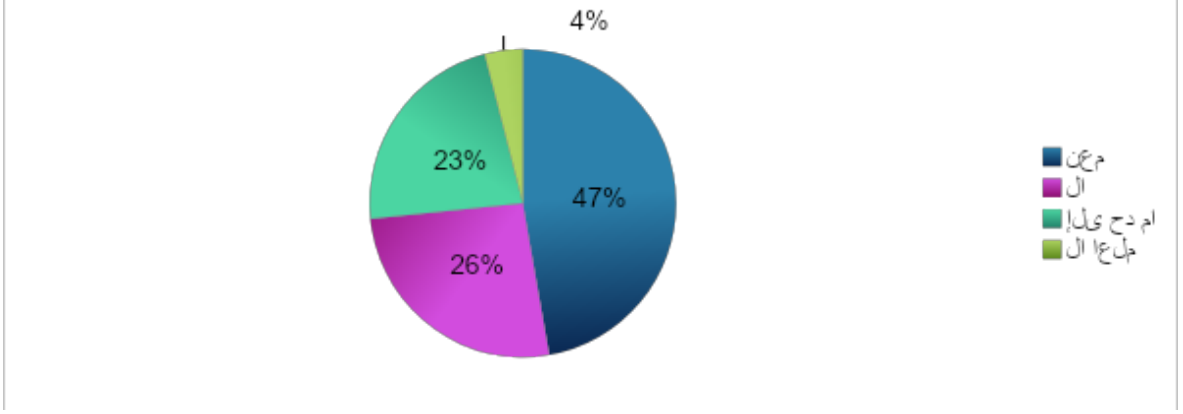

19- تثبيت الهدنة والتوصل الى اتفاق وقف دائم لإطلاق النار والبدء في عملية مفاوضات رسمية للسلام تنعكس على قدرات وموازين الأطراف اليمنية وحلفائ ها الإقليميين

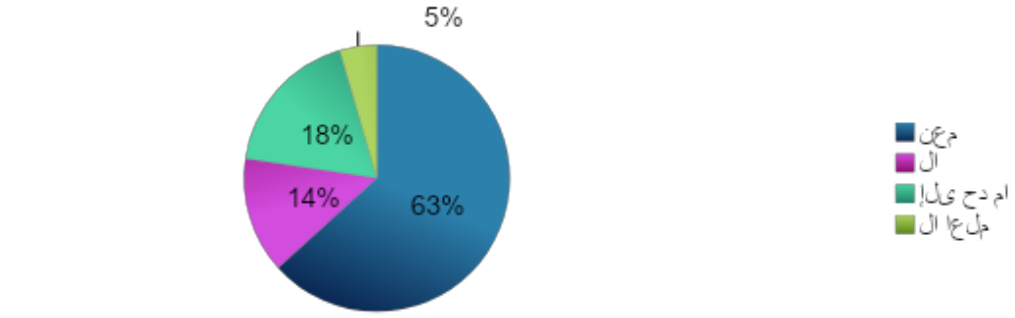

20- ساهمت التدابير المؤقتة والاستثنائية في اتفاقات الهدنة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والشباب والفئات الضعيفة والمحر ومة والأشخاص ذوي الإعاقة

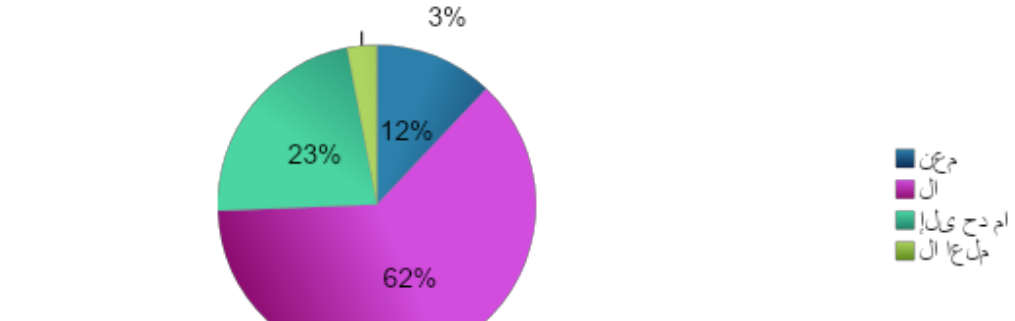

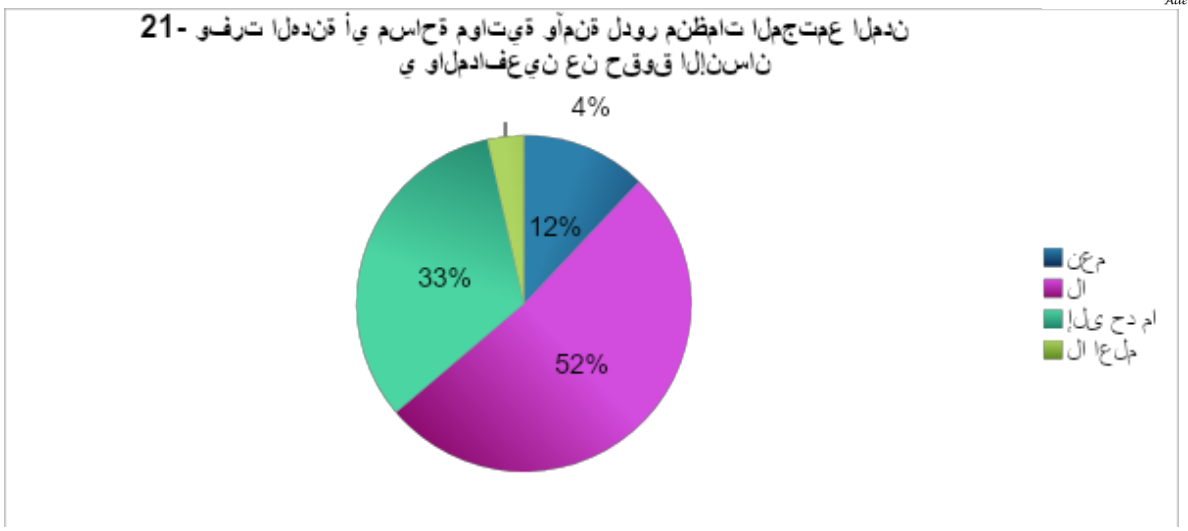

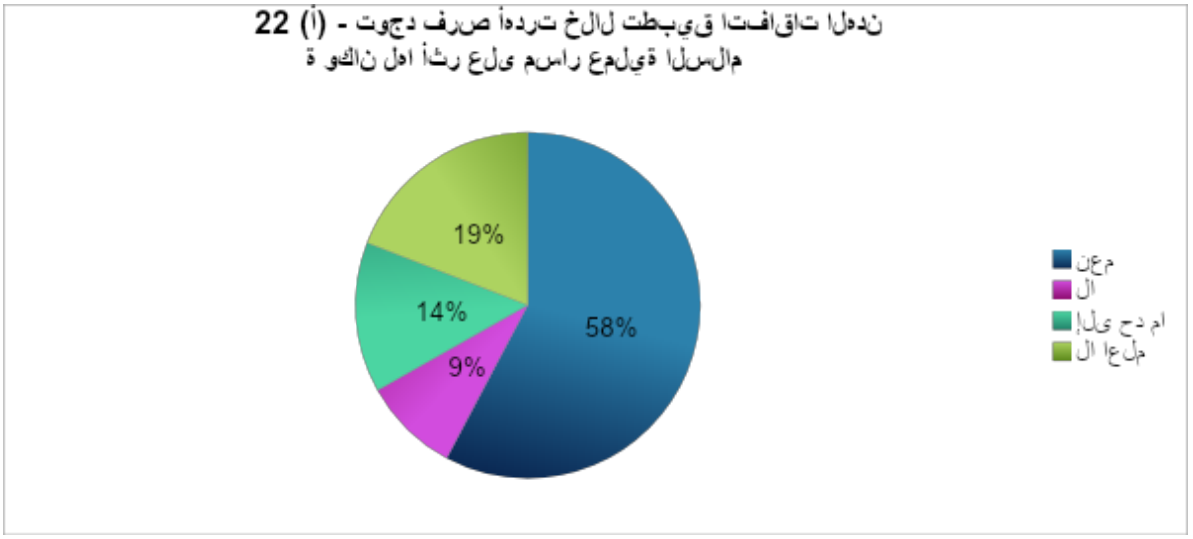

22 (ب)- الفرص التي أهدرت خلال تطبيق اتفاقات الهدنة وكان لها أثر على مسار عملية السلام

1. عدم الاستفادة من اتفاق استوكلهم اهدرت فرص كثيرة؛ بدلا من تعميم الفرص فتحت بؤر نزاعات جديدة؛ فرصة تطبيق اتفاق الرياض بشكل عملي؛ اتفاق الرياض (1و2) ما يزال الجمر تحت الرماد وينذر بكارثة نزاعات مستجدة مستقبلاً.
2. فرصة معالجة وضع ناقلة صافر التي تهدد الوضع البيئي.
3. العمل على الجانب الاقتصادي اثناء الهدنة؛ وإصلاحات البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة؛ رفع مستوى معيشة الناس؛ وتوحيد وضبط تدهور العملة.
4. توسيع المشاركة المجتمعية؛ عقد لقاءات واجتماعات على مستوى منظمات المجتمع المدني يشمل كل مناطق القوى المتصارعة لتحقيق وبناء السلام.
5. المشاركة الفعالة من العنصر النسوي في مباحثات السلام؛ وكذلك التعتيم الاعلامي للإعلان الواضح والصريح بما خرجت به تلك المباحثات؛ وعدم مشاركة المجتمع المدني لما توصلت اليه اتفاقات الهدنة؛ أو الاخذ بعين الاعتبار لهذه الفئات التي لها دور فعال ومؤثر في المجتمع.
6. التعليم: الوصول الي تفاهم مشترك في تحييد التعليم.

7. هناك فرص عديدة لإحلال السلام؛ ولكن تشدد الحوثيين والرضوخ لهم أهدر عملية احلال السلام.
8. توفير المرتبات للنازحين كاملاً؛ كذلك يوجد اموال من ضرائب وايرادات نفط وجمارك وغيرها لم يتم تقييدها لدى الحوثيين ويتم صرفها؛ وكان المبعوث الاممي ذكرها لصرف المرتبات.
9. اهدرت فرصة التطبيق الفعلي للهدنة وإمكانية بناء الثقة بين الأطراف.
10. فتح الطرقات بين الشمال والجنوب؛ لم يتم المراقبة الدولية والمحلية لها؛ وبالتالي فشلت فيها والذي بسببها مات كثير من الناس في الطرق الوعرة وغير أمنه.
11. عدم وضع رؤية سياسية لأطراف المفاوضات وللأحزاب والمكونات والتحالفات؛ وعدم وجود آلية تنسيق او لجنة سياسية لإدارة الخلافات.
12. عدم معالجة الملف الاقتصادي الذي يعود بالنفع في تحسين الأوضاع وتخفيف معاناة المواطنين اليمنيين؛ عدم معالجة قضايا النازحين.
13. كان يمكن الضغط على الاطراف بشكل جدي؛ ووفق بنود خاصة لصرف المرتبات؛ كذلك الضغط على سلطات الامر الواقع بعدم الضغط على الحريات والتنقل بالنسبة للمرأة؛ والضغط على الاطراف بفتح الطرقات دون اشتراطات؛ ويمكن اصدار بنود ضمن اتفاقات الهدنة لمحاسبة وعقاب الاطراف الرسمية والاطراف التابعة لها في المجتمع عند اختراق الهدنة؛ تفعيل المساءلة القانونية.
14. فتح المعابر التي تم التفاوض عليها ولم يتم تطبيقها؛ وفك الحصار؛ كان سيساهم الى حد كبير في ثقة المواطن وحكومة الشرعية او حتى للانقلابين والمراقبين او الحلفاء الاقليمين بجدية ان هناك اتفاقات قادمة وتكون خطوة نحو السلام.
15. فرصة واحدة ولا تعوض هو انشغال الإقليم والعالم في التفاعلات الحديثة التي تهدد أمنهم؛ كان على اليمنيين تقدير قيمة الهدنة التي من الممكن أن تكون قد وفرت لهم مساحة تفاهم مجتمعية وتبادلات اقتصادية؛ لكن جميع قوى الصراع اليمني تثبت أمام كل تطورات أنها أدوات حرب بالوكالة.
16. كان يجب على الاطراف اليمنية المتصارعة التواصل فيما بينها للتوصل الى حلول حاسمة للخروج من هذه الحرب التي فرضت على الشعب اليمني وهي حرب بالوكالة ويستفيد منها أدواتها ودول الاقليم والمجتمع الدولي الذي لا يهمه سوى اطالة الحرب للاستفادة منها؛ واطالتها حتى تهيئ لها مناطق اخرى لنقل الحرب اليها؛ والا كيف تشتغل الامم المتحدة الا على الحروب.
17. الوصول إلى الضحايا ومساعدتهم في فك الحصار؛ ووصول المساعدات وإدخال مواد الإغاثة للمناطق المتضررة؛ وتوصيل المساعدات للنازحين وفي مناطق الصراع؛ حماية النساء وخصوصاً النازحات؛ وإجبار الأطراف على المضي في المشاورات.
18. لم يتم العمل على أي مسار مع اتفاقات الهدنة؛ أي لم يتم الاستفادة من اتفاقات الهدنة لا في المسار الاقتصادي ولا الإنساني ولا فتح الطرقات؛ أو حتى على وقف زراعة الالغام التي لازالت تحصد ضحاياها وستستمر؛ أي أن الهدنة استفاد منها أنصار الله في بناء قدراته والتغول في أذى البشر؛ حيث فرض قيود على النساء لتقييد الحركة؛ اضافة الى مواصلة تقيد حرية الصحفيين وحجزهم دون مصوغ قانوني.
19. فتح الطرق الرئيسية بين المحافظات؛ فتح طرق أمنه للمواطنين وبالذات طريق تعز عدن؛ كان يفضل ان لا تتم الهدنة الا بموافقه الطرف الاخر بفتح هذه الطريق لان طريق هيجه العبد سببت كوارث كثيرة.
20. عدم إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين خاصة المدنيين والصحفيين؛ عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المستهدفين.

21. تعزيز الثقة بين الطرفين؛ فتح قنوات تواصل يمنية يمنية؛ تمكين منظمات المجتمع المدني من فتح قنوات حوار تجمع الطرفين؛ وتمكين الشباب والنساء من القيام بدورهم في الحوار المباشر.
22. الهدنة لم يستفد منها سوى الحوثي بتنفيذ مطالبه واعطائه الوقت الكافي لاستعادة انفاسه وتطوير سلاحه.
23. تأمين طرق لدعم الهدنة؛ كذلك جمع المعلومات الكافية؛ اهمال مسألة حصر الخروقات؛ لا توجد ضمانات او آليه لوقف انتهاكات الهدنة وممارسه ضغط قوي على المنتهكين.
24. عدم فتح الطرق المؤدية لمرور العامة بين مديريات المحافظات التي هي تحت سيطرة الحوثي. وعلى سبيل المثال البند الخاص بفتح الطرقات في تعز ومكيراس.
25. معاقبة الأطراف المتسببة في إثارة النزاعات والصراعات الإرهابية الدامية والمعروفة من قبل دول التحالف.
26. اهدرت فرص في تثبيت الاقتصاد من ان ينهار الى مستوى الحضيض من خلال ايقاف تشغيل مصافي عدن؛ وإعادة تفعيل الموانئ البحرية للاستيراد والتصدير بما يوفر عملات أجنبية؛ وابقاء المصافي والميناء تحت وطأة قرارات التحالف.
27. العمل على اصدار قرار دولي لإيقاف الحرب نهائيا في تحقيق السلام والدخول في مفاوضات تقود لسلام دائم؛ والتخفيف من معاناة الناس نتيجة انتشار النقاط الامنية وتحديداً في مناطق التماس؛ والتكرار في دفع الضرائب والجمارك؛ الهدنة لم تحقق أي طموح شعبي؛ وإنما كما يبدو هي فقط استراحة متحاربين؛ جميع الأطراف لديها الاستعدادات لخوض حرب أكبر.
28. أهم فرصة اهدرت هي انه وخلال فترة الهدنة التي اتفق عليها الطرفان كان من الممكن الضغط بشكل فعّال وايجابي من أجل فك الحصار ولكن تم تضييع هذه الفرصة وتعز مازالت تحت الحصار.
29. كان ممكن إشراك الفئات الشباب المرأة وذو الاعاقة في فرص اتفاقات الهدنة بين الطرفين حيث وان المرأة هي الجهة المستضعفة في الميدان وأماكن النزاع المسلح.
30. الإسراع في تشكيل لجان التهدئة المحلية لمتابعة وقف إطلاق النار بمشاركة النساء الأمنيات؛ ودعم وتمويل أنشطة محلية تدعم استمرار الهدنة وتثبيت وقف إطلاق النار وصولا لوقف الحرب.
31. لا نعرف ماهي نقاط الهدنة التي تم الاتفاق عليها ولكننا بحاجة لكتابة الفرص التي اهدرت؛ منها الدفاع عن حقوق المدنيين؛ توفير الخدمات والبيئة السليمة للشعب؛ مناقشة شئون المرأة القانونية والاقتصادية ووضعها على طاولة الحوار وتطبيقها على ارض الواقع بشكل جدي.
32. لم يعقد اي اجتماع خلال الهدنة بين أطراف النزاع لتقريب وجهات النظر أكثر بين المتنازعين.
33. التنفيذ الحقيقي لاتفاق الرياض وقبلها ستوكهولم؛ وايضاً مباحثات الكويت كلها فرص ضاعت من أطراف النزاع بسبب تعنتهم.
34. عدم استمرار الهدنة بشكل رسمي؛ ولم يتم العمل على بناء مراحل السلام خلال فترتي الهدنة.
35. عدم السماع لدول التحالف التي من شأنها عدم فض النزاع للحفاظ على مصالحها في اليمن.
36. توسيع المحادثات لتمثيل عمليه سلام متعددة المسارات؛ وتوفير مشاركة فعلية لليمنيين تتيح للفئات الاجتماعية المهمشة بالجلوس على طاولات التفاوض.
37. فرص تحقيق مفاوضات بين الاطراف المحلية من اجل تحقيق اجراءات حاسمة للبدء في عملية وقف الحرب والتفاوض بين اليمنيين أنفسهم للخروج بحلول واقعية ودائمة لتحقيق السلام الدائم الذي يحقن دماء اليمنيين؛ والبدء في عملية الاعمار والاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية.

38. تفعيل دور الوساطة المحلية بشكل موسع؛ قطري وإقليمي ودولي. واستغلال فترة الهدنة للبحث عن حلول أكثر استدامة؛ والبدء بالمفاوضات حول المسائل التي تهم المدنيين كالجانب الاقتصادي والأمني.
39. كان يجب إلزام جميع الأطراف بالالتزام الكامل بشروط الهدنة؛ ومحاسبة أي طرف يقوم بخرق هذه الشروط محاسبة جادة؛ وليس التساهل والتغاضي عنها؛ لأن هذه الخروقات تقوض هذه الاتفاقات الخاصة بالهدنة والسلام.
40. الضغط على الدول المحورية التي لها دور في الحرب؛ والزامها بضرورة دعم الهدنة وشروطها والعمل مع الأطراف اليمنية للمضي في عملية السلام.
41. إلزام طرفي الهدنة باحترام حقوق المدنيين وفقاً للقوانين الدولية؛ واتخاذ عقوبات رادعة لأي طرف مخل ببنود اتفاق الهدنة.
42. تهيئة الاوضاع الأمنية؛ تحسين استقرار العملة الوطنية؛ اعادة اعمار مؤسسات لدولة وتشغيلها واعادة تفعيل هياكلها؛ تفعيل دور مكاتب السلطة المحلية واجهزتها التنفيذية.
43. عدم توفير الضمانات الأممية الملزمة للأطراف بتنفيذ تعهدات اتفاقات الهدنة.
44. عدم الجدية في إطلاق أسرى الحرب بالعدد المطلوب.
45. عدم التمكن من فتح الطرق للمدنيين للتنقل؛ وان تمت الموافقة على الفتح فهي من جانب واحد وهذا يعطل مسار الهدنة.
46. عدم الاستفادة من القوى المحلية والدولية لاستمرار الهدنة؛ عدم الاستفادة من الهدنة للتقليل من الانتهاكات الإنسانية.
47. عدم اتخاذ الاجراءات الحازمة وفرض العقوبات الرادعة على المخلين بالالتزام في تطبيق شروط الهدنة والاستفادة من الفرص المتاحة.
48. ما كان يصلنا مجرد تسريبات لم نعلم ما كان يدور على الطاولات او تحتها؛ حتى نستطيع التحديد؛ كان هناك تعتيم واضح وتهميش للمجتمع المدني خاصة وعلى الشعب اليمني عامة.
49. لم توجد فرص اهدرت لأنه لم تكن هناك ضوابط لمخالفات المليشيات الحوثية بل كانت الهدنة فرصة لهم لترتيب صفوفها واعادة التسليح وزراعة الألغام.

24- ال تزال عملية السلام في اليمن بحاجة الى تصحيح مسار الوساطة

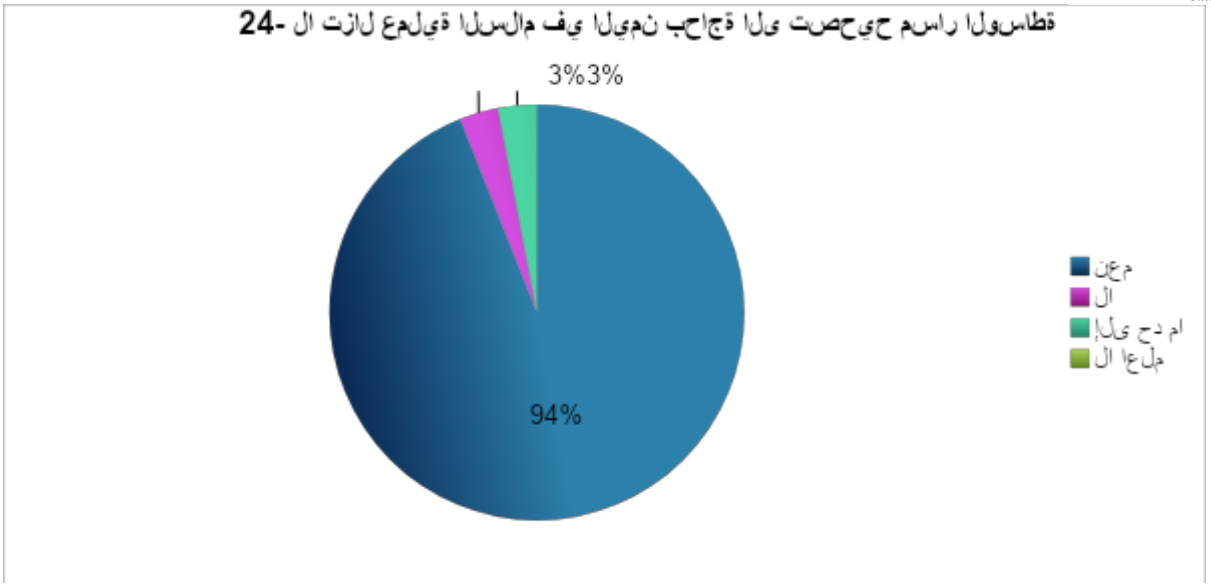

23- ساهمت اتفاقات الهدنة في خلق بيئة مواتية لحدوث تقدم في عملية السلام
إذا كانت الإجابة لا، فما هي الأطراف التي تعرقل وتحافظ على الزخم وتحقيق المزيد من التقدم نحو توسيع نطاق عملية السلام

25- الأعمال/ الأنشطة الذي لم يتم التقيد بها ضمن تطبيق اتفاقات الهدنة

1. نسبة (49%) الهجوم البري والبحري والجوي.
2. نسبة (62%) تجنب أو منع أي تصعيد عسكري أو أعمال عدائية من الأطراف.
3. نسبة (82%) فتح الطرق الرئيسية بين المحافظات ورفع الحصار عن تعز؛ كونه بند أساسي في بنود الهدنة.
4. نسبة (64%) ممارسات وسلوك نقاط التفتيش.
5. نسبة (65%) التجنيد بكافة صوره: الإجباري والطوعي والقسري.
6. نسبة (42%) عمليات التدريب.
7. نسبة (70%) حركة نقل الأسلحة والمعدات والقوات والدعم العسكري لجميع أطراف النزاع.

26- الأمور التي لم يتم الالتزام بها في تطبيق اتفاقات الهدنة من أجل حماية المدنيين

1. نسبة (76%) العنف القائم على النوع الاجتماعي
2. نسبة (42%) العنف الجنسي
3. نسبة (65%) الاختطاف
4. نسبة (76%) الاعتقال التعسفي
5. نسبة (63%) الاختفاء القسري
6. نسبة (61%) التعذيب
7. نسبة (55%) النزوح والتهجير القسري
8. نسبة (79%) الاستيلاء على الأراضي أو الممتلكات العامة والخاصة
9. نسبة (70%) زرع الألغام
10. نسبة (72%) الحد من حرية الحركة والتنقل
11. نسبة (78%) الابتزاز والحصار ونقاط التفتيش غير المصرح بها أو المخصصة
12. نسبة (37%) تدمير المستشفيات والمدارس والأسواق والمواقع الدينية أو الثقافية أو السيطرة عليها أو منع الوصول إليها.
13. نسبة (59%) إعاقة وصول المساعدات الإنسانية؛ ووصول عمال المساعدات الإنسانية والإغاثة.
14. نسبة (48%) إطلاق سراح متبادل للأسرى.
15. نسبة (51%) استحداث نقاط امنية وعسكرية
16. نسبة (50%) قصف واستهداف الاعيان الخاصة والعامة التي لا غنى للناس عنها.

27- ضمانات حقوق الإنسان يجب الالتزام بها في تطبيق اتفاقات الهدنة

1. نسبة (91%) عودة الأشخاص المشردين والنازحين داخلياً وإنشاء ممرات آمنة.
2. نسبة (69%) حظر العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة كجزء من تطبيق اتفاقات الهدنة.
3. نسبة (54%) تسجيل حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة كجزء من الرصد والمراقبة في تطبيق اتفاقات الهدنة.
4. نسبة (90%) إطلاق سراح المعتقلين؛ وبخاصة النساء والأطفال.
5. نسبة (52%) إطلاق سراح سجناء الرأي.
6. نسبة (94%) دفع الرواتب والاتفاق على آليات تحصيل الإيرادات.
7. نسبة (88%) رفع الحصار والقيود المفروضة على الواردات الغذائية والوقود والإمدادات الطبية.
8. نسبة (86%) استعادة الخدمات الأساسية.
9. نسبة (57%) وقف جميع الحملات التحريضية وخطابات الكراهية.
10. نسبة (77%) رفع القيود على عمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية منها على وجه الخصوص.

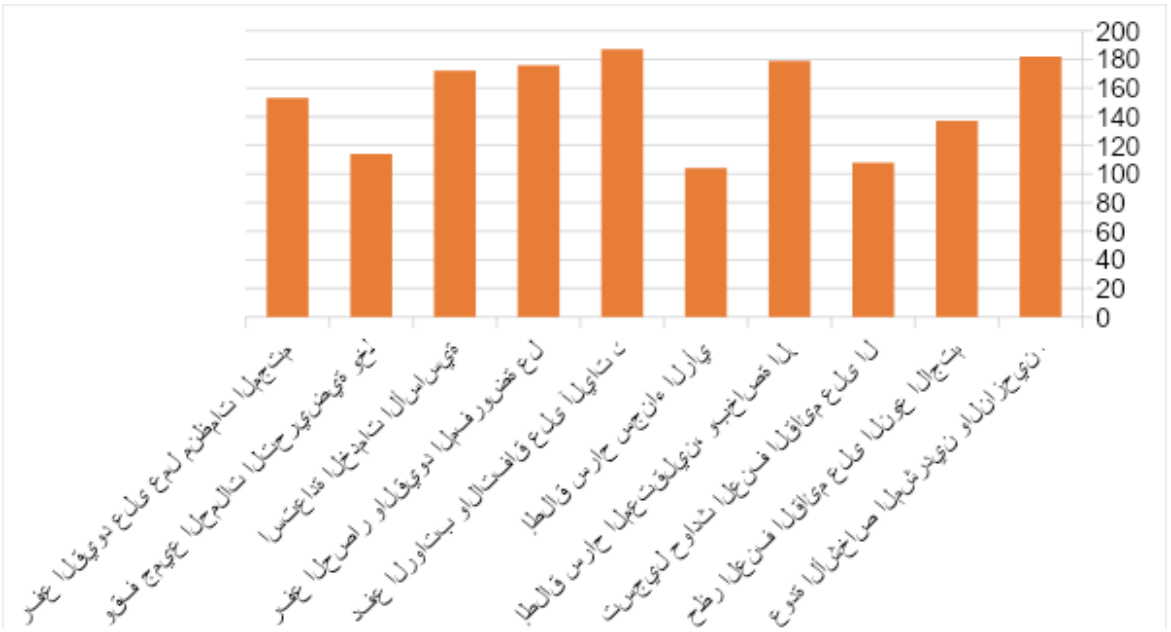

28- القضايا التي يجب أن تؤخذ بجدية في تنـاولـهـا ضمن جدول أعمال السلام

1. بناء الثقة بين جميع الأطراف؛ ثم توفر إرادة دولية لحل النزاع.
2. وقف جميع الحملات التحريضية وخطابات الكراهية والعنصرية؛ كونها لن تقود للسلام طالما أن صوت الكراهية مرتفع؛ وايقاف العنصرية والكراهية بين أبناء المجتمع الواحد. التخلص من انواع العنف ضد كل فئة المجتمع.
3. إطلاق سراح كافة المعتقلين والمحتجزين تعسفاً والمخفيين قسرياً بين الجانبين؛ وإطلاق سراح سجناء الرأي.
4. إطلاق سراح النساء والأطفال؛ ملف النساء في سجون الحوثيين والاعتقالات غير القانونية.
5. الملفات الإنسانية؛ مراجعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن؛ تحسين الوضع المعيشي والحياتي؛ وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع من كهرباء ومياه نظيفة؛ المشتقات النفطية واسعار للسلع مناسبة للدخل؛ تحسين العملة وسرعة اصلاح البنى التحتية.
6. ملف الرواتب: صرف رواتب الموظفين الحكوميين العسكريين والمدنيين بصورة مستعجلة وبانتظام؛ وفق الآليات المتفق عليها في مناطق الجمهورية كافة دون استثناء.
7. رفع الحصار المفروض بين المحافظات ومنها تعز؛ فتح الطرق والمعابر وتأمينها؛ ومنها خط عقبه ثره في محافظة ابين وطرقات تعز التي راح ضحيتها الكثيرون.
8. السماح لجميع المواطنين النساء والرجال بحرية الحركة والتنقل والسفر على مستوى المحافظات كافة.
9. معالجة أوضاع النازحين والمشردين؛ وعودة النازحين الغير حقيقيين بسبب العبء على المجتمع المضيف.
10. قضية ذوي الإعاقة في المجتمع.
11. حظر العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة لابد من طرحه بقوة؛ وتسجيل حوادث العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة كجزء من الرصد والمراقبة.
12. رفع الحصار والقيود المفروضة على الواردات الغذائية والوقود والإمدادات الطبية.
13. رفع القيود على عمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية على وجه الخصوص.
14. عدم اعطاء الاسلحة للأطراف المتنازعة بكل انواعها ووقف إطلاق النار.
15. رفع الحصار عن اليمن؛ وعودة الحكومة والمسؤولين إلى البلاد.
16. تطبيق اتفاقيات الهدنة على ارض الواقع.
17. قضية دمج الجهات الأمنية الى وزارة الداخلية؛ وتشكيل سلوك القوى الأمنية واشراك المرأة لتكون جزء رئيسي ضمن صناعة القرار.
18. وقف العمليات العسكرية التي تستهدف المنشاءات.
19. معاقبة الحوثي في كل الخروقات التي يمارسها على كافة الأصعدة؛ لا سيما الألغام وقطع المنافذ وتوزيع الرواتب من إيرادات المناطق المسيطرين عليها والاختطافات وغيرها.
20. ملف حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

21. توحيد القوى العسكرية وادماجها؛ هيكلة الجيش والأمن وإعادة الإدماج؛ وإخراج المعسكرات خارج المدن ومن المناطق السكانية.
22. توحيد العملة والبنك والأوعية الجمركية والضريبية.
23. وقف شامل لإطلاق النار بشكل نهائي ودائم؛ ومنع شراء الاسلحة المهربة عبر المنافذ.
24. مصلحة الشعب والوطن؛ المصداقية وتقديم التنازلات من قبل الأطراف المشاركة في الحرب؛ وعدم ممارسة الضغط على الشرعية لصالح الحوثيين؛ دعما لهم ولو من باب الخفاء.
25. وقف العمليات العسكرية وإعادة بناء الدولة تفعيل دور مؤسسات الدولة؛ والمحاسبة عن هدر المال العام؛ ومركزة الأجهزة الأمنية والجيش ومحاربة الفساد.
26. فتح الممرات الإنسانية؛ وإيصال المساعدات الإنسانية والاغاثية للمحتاجين دون عراقيل.
27. الرعاية الشاملة للجرحى وخصوصاً المبتورين والمشلولين.
28. إنهاء عشوائية حمل السلاح؛ الأمن والأمان والاستقرار في اليمن عامة؛ بناء السلام وسيادة القانون.
29. تطبيق قرارات مجلس الأمن وعلى وجه الخصوص احتكار السلاح بيد الدولة.
30. نزع السلاح؛ الأسلحة والقوة لابد ان تكون في يد الدولة وليست المليشيات أياً كان نوعها؛ وتحديد الية التعامل مع المليشيات المسلحة وآلية بناء الجيش والأمن التابع للدولة ومؤسساتها.
31. وجود دولة محايدة يقبل بها الطرفان وتكون من الدول الاعضاء الدائمين في الامم المتحدة؛ تطبيق القرار رقم 2140 والقرار رقم 2201 والقرار رقم 2216؛ تنفيذ المرجعيات الثلاث وعدم اعطاء القدرة لجماعة أنصار الله بفرض نفسها من خلال التساهل والتفاوض المستمر معها.
32. وقف الدعم العسكري واللوجستي لأطراف النزاع؛ توحيد كل الفصائل والمكونات تحت مظلة الجيش.
33. مشاركة النساء والشابات اليمنيات الحزبية والمستقلة بدون وساطة أو محسوبية في عملية بناء السلام ومراكز صنع القرار والوساطة وفي مفاوضات الحل السياسي الرسمية وانهاء الحرب واحلال سلام مستدام.
34. إيرادات الموارد السيادية؛ عمل السلطة المحلية.
35. الترتيبات الأمنية؛ اصلاح القطاع الأمني.
36. نزع الالغام من جميع الأراضي اليمنية؛ الذي تسجل ضحايا كثر، والنساء والاطفال هم الغالبية العظمى.
37. الملف الاقتصادي والتضخم الاقتصادي؛ الجانب الاقتصادي كقضية محورية؛ لأنه يمثل حرب اخرى على المواطن.
38. العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية أو العدالة التصالحية؛ المهم ان يتم إطفاء اشتعال حروب أخرى للثأر.
39. وقف إمداد القوات بالأسلحة؛ بكل أشكالها وأنواعها؛ وقف ضرب المدن والمناطق السكانية.
40. منع وصول السلاح للمليشيات؛ معاقبتها في كل الجرائم التي تشنها على المواطنين من قصف وزراعه ألغام وعبوات ناسفة.
41. تأمين عودة النازحين لمناطقهم وديارهم؛ وسلامة امنهم دون تعرضهم للمساءلة والاعتقال؛ وإيجاد فرق محلية لمراقبة عودتهم ورصد الانتهاكات ضدهم؛ وقف العنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم الحماية لهم وتوفير سبل العيش لهم في بيئتهم.

42. تسهيل حركة السفر ووقف قيوده؛ وفتح الطرق الامنة والحق في التنقل الآمن للنساء خاصة (في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله)؛ تسهيل حركة وسفر المرأة بين النقاط وغيره.
43. تمثيل الأطراف الحقيقية الفاعلة على الأرض.
44. انقاذ الأجيال من ويلات الحرب.
45. تحسين المستوى المعيشي للفرد وخاصة أصحاب الدخل المحدود مثل المعلمين والمعلمات.
46. استكمال تنفيذ اتفاقيات الرياض؛ ومخرجات مشاورات الرياض بكل جوانبها العسكرية والأمنية؛ السياسية والاقتصادية؛ والتركيز بصفة خاصة على تنفيذ الترتيبات الأمنية في اتفاق ومشاورات الرياض وإعادة نشر الوحدات العسكرية المتواجدة في المحافظات الجنوبية.
47. فتح مطار صنعاء ومطار الريان؛ وتفعيل الملاحة الدولية الجوية في مطارات الجمهورية اليمنية وعودة العمل بها.
48. حرية الرأي والتعبير؛ حماية وتعزيز حقوق الانسان والعمل على سيادة القانون؛ وقف انتهاكات حقوق الانسان والممارسات ضد المرأة والنشطاء والصحفيين؛ حماية المدنيين والمساعدة في عملية نزع السلاح.
49. ضرورة تفعيل الموانئ والمطارات والمصانع في المناطق المحررة لاستعادة الاقتصاد لو بأضعف الأحوال.
50. ضرورة فرض سيطرة نقدية ومالية واقتصادية على البنوك الكبرى ومنع المضاربة بالعملة لإعادة إنعاش الاقتصاد.
51. وقف الهدر العسكري في السلاح والتعيينات.
52. الجانب الاجتماعي خصوصا الأسرة والمرأة وقف الاعتداءات على بيوت وأراضي المواطنين والنازحين وتملكها.
53. الكشف عن عدد النساء المعتقلات والافراج عنهن دون شرط.
54. وقف العمليات المسلحة وكل ما يترتب عليها من تحشيد للبشر والسلاح.
55. توقيف أي تدخلات اقليمية او دولية التي تدعم كل طرف وآخر.
56. رفع النقاط الامنية؛ ووقف الجبايات؛ ووقف تكرار دفع الضرائب والجمارك؛ وعودة الخدمات؛ وحل القضايا الاقتصادية التي صنعتها الحرب وتضرر منها جموع الشعب اليمني.
57. آلية تقاسم السلطة وإدارتها في الفترة الانتقالية.
58. تصحيح الجهاز الوظيفي للدولة ودفع مستحقات الموظفين الرسميين قبل 2014
59. تفاصيل المرحلة الانتقالية وآلية الانتقال إلى الدولة الفدرالية.
60. الاتفاق على آليات تطبيق الاسس والمبادئ العامة المكفولة في الدستور اليمني الساري وفي مسودة الدستور الجديد والتي تؤكد على المساواة بين المواطنين والمواطنات وغيرها من مبادئ واسس حقوق الانسان وبناء الدولة المدنية.
61. عدم محاربة المنظمات الدولية لأنها الداعم الوحيد بهذه المرحلة الصعبة.
62. حماية النساء والاطفال قبل وقوع الحرب وخاصة وأننا في ظل طرف لا يرضى بالهدنة.
63. جبر الضرر وتعويض المتضررين والناس عما لحق بممتلكاتهم.
64. توفير الادوية والمستلزمات الطبية للمرضى خاصة في القرى والاماكن النائية.
65. رفع الحصار عن المدنيين اليمنيين الغير فاعلين في اي من مفاوضات السلام.

66. اعطاء المرأة حقوقها القانونية حسب ما جاء في القرار 1325 وتفعيل دور المرأة في عملية السلام والمفاوضات.
67. للحفاظ على السلام؛ يجب عدم الأخذ بآراء التحالف وسيعم السلام.
68. فتح الطرقات وتسهيل حركة التجارة والمنظمات لإنقاذ المجتمع من ارتفاع الاسعار والدخول بدوامة المجاعات.
69. وقف جرائم الحرب ووقف زرع الالغام ووقف الحملات الاعلامية واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
70. خارطة الطريق النسوية للسلام.
71. قضايا تجنيد الأطفال.
72. الأولويات في بناء السلام هي الثقة المتبادلة بين المتحاربين؛ وان وجدت انتهت الحرب؛ ورفع وعي المتحاربين بخسارة أجيال واعوام من التقدم.
73. قضايا النوع الاجتماعي وتضمينها في مشاورات السلام وإشراك المرأة في المفاوضات؛ وإجبار أطراف النزاع على أخذ خطوات وتدابير جدية لوقف الحرب.
74. قضايا النزوح الى المحافظات الجنوبية؛ وقضايا الحوثيين في اعتقال النساء والفتيات وقضايا نكاح الجهاد؛ قضايا اجبار للأطفال على القتال في الجبهات؛ قضايا تغيير المناهج التعليمية بما يتناسب والعقيدة التي يؤمن بها الحوثي؛ القضية الجنوبية كأساس لبناء السلام؛ في حال تم فك الارتباط بين الشمال والجنوب والعودة الى ما قبل 22 مايو 1990م.
75. تقديم ضمانات لتنفيذ الهدنة.
76. شكل الدولة.
77. منع النزوح القسري.
78. الاتفاق على اليات تحصيل الإيرادات.
79. بناء السلام على المستوي المحلي.
80. تحديات ومخاطر بناء السلام.
81. تطوير مهارات المجتمع المدني لبناء السلام.
82. الابتزاز ونقاط التفتيش غير المصرح بها أو المخصصة؛ وإلزام نقاط التفتيش باحترام المواطنين.
83. الحد من عمالة الاطفال. الحد من الفقر؛ احتضان الأطفال المشردين في الشوارع.
84. تفعيل الأمن والسلطات القضائية والتنفيذية.
85. استخدام الدبلوماسية ودعم عمليات السلام الرسمية.
86. تحسين أنظمة العدالة (مبادرات مكافحة الفساد؛ الإصلاحات الدستورية؛ الوصول إلى مبادرات العدالة الانتقالية؛ إنشاء لجان الحقيقة.....الخ).
87. العمل بالتعاون مع قطاع الأعمال والتجارة لخلق وظائف مستدامة أو تحسين ممارسات التوظيف في هذا القطاع.
88. تحسين البنية التحتية والتخطيط الحضري والريفي.
89. خلق إعلام مجاني وشامل.
90. جعل برامج التنمية (الصحة؛ التعليم؛ التنمية الاقتصادية) في مناطق النزاع أكثر حساسية بحيث تساهم في إرساء السلام.

91. ان بناء السلام يتحقق بشكل تعاوني؛ على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويلعب الأفراد وخصوصا المرأة لأنها أكثر من يعاني من أثر النزاعات؛ وايضا مشاركة المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني والحكومات والهيئات الإقليمية والقطاع الخاص دوراً في بناء السلام. وللحفاظ على التغيير الإيجابي؛ يجب أن يشارك كل شخص متأثرا بالنزاع في عملية بناء السلام.

29- تحويل اتفاقات الهدنة المؤقتة والانتقال الى هدنة دائمة إضافة إلى التطبيق الكامل لجميع بنودها من جميع الأطراف؛ بما يجعلها تفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار ويعزز عملية السلام والحل الشامل في اليمن

1. عندما تكون هناك الجدية جدية لدى المجتمع الدولي؛ وجود ضمانات اكيدة لأطراف النزاع من صانعي القرار الدولي.
2. الالتزام والعودة لطاولة المفاوضات؛ تضمن وجود النساء؛ وكذا على التحالف والمجتمع الدولي ان يراعي مصالح الوطن لا مصالحهم.
3. خروج الامارات والسعودية وإيران من البلد وترك اليمنيين في شأنهم؛ رفع الوصايا.
4. جمع الأطراف المشاركة في النزاعات المسلحة بحوار شامل من اجل انهاء الحرب العبثية والنزاعات لإيقاف هذا الوضع المأساوي؛ تقديم التنازلات من قبل الأطراف بوضع مصلحة الوطن أولاً؛ وتوقيف أي تدخل خارجي إقليمي أو دولي في شؤون اليمن.
5. تشكيل فريق مؤهل ومؤثر من الوسطاء المحليين.
6. بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة أساس في إنجاح أي اتفاق؛ وإلزام جميع الاطراف بتطبيق بنود الهدنة؛ والمتابعة من خلال الرصد الجاد والحقيقي؛ انشاء فريق رصد محايد ومراقبة أطراف الهدنة، أن تكون رقابة محلية ودولية؛ وفرض عقوبات صارمة حقيقية على كل من ينقض الهدنة.
7. اعتبار جماعة الحوثي منظمه إرهابية.
8. توحيد الجيش والغاء المليشيات او اندماجهم تحت قيادة وطنية واحدة هذا يساعد على نشر السلام.
9. النية الصادقة من جميع الاطراف لإنهاء الحرب؛ الجلوس على طاولة المباحثات واحدة بين جميع الأطراف وداخل اليمن؛ والاستمرار في ذلك للخروج بحل سلمي مرضي بوثيقة رسمية وتكون فيها التزامات بها واحترامها وعدم خرقها.
10. الاستفادة ودراسة تجارب دول مرت بتجربة الهدنة.
11. تنفيذ ما جاء في اتفاقات ومشاورات الرياض؛ وسرعة تنفيذ الشق الأمني والعسكري واستكمال الشق السياسي.
12. بذل مزيد من الجهد واللقاءات والزيارات المتبادلة؛ الحث والضغط على الأطراف لتنفيذ بنود اتفاقية الهدنة؛ لأجل كسب المزيد من إجراءات بناء الثقة؛ ما قدم إلى الآن تنازل من قبل طرف واحد فقط.
13. البدء بإجراءات أخرى تتعلق بالجوانب الاقتصادية والأمنية؛ مثل توحيد البنك المركزي والوعاء الضريبي والجمركي.
14. نزع السلاح؛ تسليم الأسلحة لطرف ثالث؛ بالتدريج بمنع شراء الاسلحة المهربة عبر منفذ شحن والحديدة؛ نزع سلاح المليشيات؛ سحب الاسلحة الثقيلة من المدن وكذلك تقليل النقاط الأمنية.
15. التعامل بحيادية مع طرفي الحرب؛ من خلال عدم التحيز الى اي جماعة محددة؛ ومحاسبة ومراقبة المعرقل؛ وفرض الالتزامات عليه طالما وهو موقع عليها؛ حتى لو وصل الامر لاستخدام القوة.
16. التفاوض والجلوس مع الاطراف المعنية للأخذ بعمل هدنه دائمة، والتزام الأطراف بالسعي إلى التطبيق العملي في تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بتسلسل زمني وتأجيل مالم يتم الاتفاق عليه.

17. وقف دعم الدول التي تقف خلف الأطراف المتنازعة لإنهاء الصراع؛ النوايا؛ يعتمد على الأطراف الخارجية الداعمين للأطراف في الداخل؛ ومتى ما اتفقت دول الجوار على إنهاء الحرب ستنتهي بيوم وليلة.
18. القبول بالآراء المعقولة والتي تؤدي إلى سلام دائم وعدم التنازع فيما سبق وانتهى والبدء بمصداقيه للخروج من القتال والدمار.
19. يجب ان تستند المفاوضات على نتائج المفاوضات السابقة ومرجعياتها والاتفاقيات اللاحقة مثل اتفاق ومشاورات الرياض وتنفيذ اتفاق ستوكهولم؛ وبلورة رؤى سياسية للتسوية.
20. الاصل ان يتم هذا الحل السياسي بإيقاف كافة الموارد لهذه الجماعة التي لم تمتثل لأي هدنة أو قرار أممي أو وساطة؛ وأولها سحب الموارد العامة كالاتصالات عبر المنظمة الدولية والغاء الشريحة وتحويلها الى الشرعية وهناك الكثير من الطرق لإضعاف هذه الفئة.
21. الالتزام من جميع الأطراف صعب جداً؛ لأن الوضع لم يعد طرف واحد بل أصبح عدة أطراف داخلية وأطراف إقليمية وأطراف دولية.
22. الحل السياسي لن يأتي من الخارج بكل قرارته؛ ولابد للشأن الداخلي ان يكون هو ذات السيادة الأولى.
23. وجود الضمانات كفيل بذلك؛ تعزيز الأطراف السياسية للخوض في خطوات أشمل.
24. جميع الأطراف الموجودة لها مصلحة من بقاء اليمن بهذا الوضع المأساوي اللا حرب؛ ولن يحدث أي تغيير إلا إذا ضغطت عليهم الجهات التي تدعم كالتحالف وإيران.
25. الاجابة على ذلك ليس من السهولة ولكن طالما والوضع الحالي مستمر؛ وسيطرة الانقلابين على صنعاء؛ وقوات طارق في الساحل الغربي؛ والانتقالي في عدن وكل كيان مدعوم من جهة هذا لن يفضي الى وجود سلام ولن يؤدي الى حل سياسي لأن مصالح كل طرف تغلب مصلحة الوطن الواحد؛ وتدخل الفاعلين الرسميين وخاصة من الجيران وتغليب مصالحهم على مصالح اليمنيين واستقرار الأمن فيها.
26. وجود قوة حفظ السلام وبرعاية أممية لمدة محددة وتحت رقابة دولية.
27. الحل السياسي يكمن في تحرير المناطق التي تحت سيطرة جماعة أنصار الله وبناء دولة.
28. انهاء كل المصالح والمآرب من اليمن.
29. رفع الانقلابين من قائمة الإرهاب.
30. توسيع إطار أطراف الهدنة وعدم حصرها على المقاتلين؛ وتأسيس لجان دفع الحوار بأكثر واقعية وحيوية ويكون عملها في الداخل.
31. اشراك كل المكونات في المفاوضات الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني؛ وكذلك إشراك النساء السياسيات في كل مراحل عملية وبناء السلام والحل السياسي في اليمن؛ وبسط قوة الدولة.
32. وجود الرقابة الجدية؛ واتخاذ قرارات حاسمة تلزم الجهات المتصارعة على الالتزام باتفاقيات الهدنة، فرض عقوبات رادعة على من يقف أمام اختراق الهدنة وعدم التهاون معه.
33. عندما المفاوض يضع في اعتباره مصلحة الوطن فوق كل اعتبار؛ وتتفق كل الأطراف وتكون الشروط ملائمة لكل الاطراف تلبي الاحتياجات كافة؛ يجب أن يكون الحوار يمني - يمني وتوحيد الجهود في الأماكن المتناحرة؛ وتطبيق بنود الهدنة دون خروقات.
34. لابد من جلوس اليمنيين مع بعض على طاولة الحوار هم فقط من يملكون مفاتيح السلام؛ ولابد من الامم المتحدة ان تجعل ذلك ممكنا وتكون هي طرفاً يوجه ويساند ويضغط وبقوة لتحقيق ذلك.

35. العمل على إنهاء الانقلاب المليشاوي وإعادة الشرعية ومؤسساتها؛ والوقوف بكل حزم وجدية أمام مواقف هذه المليشيات الرافضة لأي شروط تحقق السلام والأمن؛ والوقوف ضد مواقفها الاستفزازية في كل لقاءاتها في سبيل تحقيق هدنة ترى أنها السبيل في تحقيق ما لم تستطع تحقيقه من قبل.
36. لن تتحقق الهدنة ولن نصل إلى حل سياسي مالم يقف الكل ضد هذه المليشيات معترفاً للعالم بانها مليشيات غير قابلة بأي تسوية أو هدنة للسلام والأمن؛ ومالم يتم معاقبتها عن كل الجرائم التي اقترفتها ضد المواطنين والشعب ومؤسسات الدولة لن نحقق أي سلام مع جماعات متطرفة تدعي الحق الإلهي في حكم الشعب وامتلاك كل ثرواته وثروات وطنه؛ عن اي هدنة تبحثون عن هدنة منافق يمكن للقاتل والظالم ويعيث الفساد والخراب بكل أصنافه دون رادع لها.
37. استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب تماماً؛ هو الأمر الذي سيحقق الأمن والسلام ويفضي إلى حل سياسي عادل ومنصف في اليمن داخلياً وخارجياً؛ مالم فكل مساعي السلام والهدن مآلها الفشل مع هذه المليشيات الإجرامية؛ لأنها أولاً وأخيراً مليشيات ما جاءت الا للسطو والخراب والقتل والدمار.
38. جعل طرف واحد يكون الكل راضي عنه هو الذي يسير البلاد؛ اختلاف الاطراف يجعل القضية مستمرة.
39. السيادة القانونية؛ وفرض قرارات رسمية من الامم المتحدة وكافة الدول الذي لها بأخذ القرارات الرسمية في الحرب؛ القوة الحازمة والتدخل القوي من الجهات الفاعلة.
40. الضغط المستمر على الفاعلين الاقليميين لاستمرار خفض التصعيد ومنع وصول الاسلحة الإيرانية الى اليمن بعدها قد يكون هناك أمل للذهاب إلى السلام.
41. وضع آلية رقابة فعلية على تطبيق بنود الهدنة؛ وصياغة الاتفاقات بما يجعلها فعلية التطبيق وملزمة؛ ومشاركة المجتمع المدني كجزء من الاتفاقات؛ إضافة الى وضع آلية إعلان رسمية للطرف غير الملتزم.
42. وقف حركة نقل الأسلحة والمعدات الحربية إلى الأطراف المتحاربة ووقف العنف ضد النوع الاجتماعي وإطلاق السجناء.
43. ابدا حسن النوايا لدى الأطراف في تطبيق ما ورد في الفقرة السابقة رقم ٢٨ استحضار المسؤولية الوطنية وتغليب مصلحة الوطن.
44. ان يقام حوار سلام يمني - يمني مباشر؛ ان تفرض العقوبات على الشخصيات والجماعات المناهضة للسلام.
45. تجريم التدخل الأجنبي.
46. التحضير الجاد والفعال والحقيقي للمفاوضات من خلال تطوير الأحزاب والمكونات والتحالفات رؤاها للتسوية السياسية (لتلك المكونات التي ليس لديها رؤية جاهزة).
47. إنشاء آلية تنسيق او لجنة سياسية لإدارة الخلافات بين مكونات مجلس القيادة الرئاسي كأساس لنهج موحد للمفاوضات.
48. تصحيح مسار الوساطة؛ تحقيق الشفافية والانخراط مع فريق مكتب المبعوث الخاص فيما يتعلق باللجنة السياسية التي ستضم كافة الأطراف للتحضير للمفاوضات المستقبلية وتصميم إطار عمل المفاوضات بهدف تحقيق التمثيل المتوازن لكافة الأطراف وشمول مكونات المرأة والشباب؛ والتركيز على اشراك المجتمع من داخل اليمن؛ مشاركة الاشخاص الذين لا ينتمون الى أحزاب سياسية ودينية متورطة في الصراع.

49. في حال كان هناك إلزام حقيقي للأطراف وتشكيل لجنه رقابة على تنفيذ الاتفاقية وفي حال الخرق يحب أن يكون هناك آلية ردع ضد المنتهك؛ تنفيذ العقوبات ضد الأطراف التي تعرقل تنفيذ شروط الهدنة.
50. أن يكون هناك تنازل متساوي من جميع الأطراف؛ وأن يكون موقف التحالف العربي والقوى الكبرى امريكا بريطانيا جاد أمام الصلف الحوثي.
51. إن تمديد الهدنة وتوسيع نطاقها سيزيدان من الفوائد التي تعود على الشعب اليمني؛ كما سيوفران منصة لبناء مزيد من الثقة بين الأطراف؛ والبدء في نقاشات جادة حول الأولويات الاقتصادية مثل الإيرادات والرواتب؛ والأولويات الأمنية بما فيها وقف إطلاق النار؛ والهدف في نهاية المطاف هو المضي قدماً نحو تسوية سياسية تُنهي النزاع بشكل شامل.
52. إبعاد أو إزالة رموز الفساد السياسي في اليمن ككل دون استثناء؛ محاسبة من تواطئ من بعض القوى الخارجية في زعزعة السلام الداخلي لليمن.
53. إنهاء دور التحالف العربي كونه أثبت فشلاً ذريعاً في عملية السلام.
54. من خلال التوافق بين الأطراف المتصارعة والجلوس على طاولة حوار يمني – يمني؛ ويكون هناك وسطاء دوليين ومحلين واقليمين؛ وإشراك رجال القبائل والمرأة والشباب في مفاوضات مكثفة وفاعلة.
55. الالتزام من قبل الأطراف بهدنة دائمة؛ ولابد من الاعتراف بها من قبلهم وتعتبر شيء الزامي وضروري مُلح للشعب الذي تعب من الحروب والنزاعات المسلحة والايمان بوقف دائم لإطلاق النار؛ وهذا يعزز عمليه السلام والحل السياسي في اليمن؛ والكل لديه الايمان والضرورة لإنهاء الحرب والنزاعات المسلحة لإحلال السلام الدائم المُلح والمهم لكل فئات الشعب اليمني.
56. بالجلوس الجاد بين أطراف النزاع والخروج بحلول منصفة أساسها المواطن ووقف التحشيد العسكري؛ وجعل حاجة الشعب للعيش بسلام وكرامة هي الهدف الأسمى للجميع.
57. إذا لم توجد مراقبة فعلية لتنفيذ بنود الهدنة فلا يمكن استمرارها؛ ويجب الإعلان عن الطرف المعرقل للهدنة؛ وعلى الأطراف تقديم ضمانات فعلية لاستمرار الهدنة ولا تكون مرحلة مؤقتة لاستعادة انفاسهم باتجاه التحشيد.

30- الخطوات اللازمة من المجتمع الدولي بما فيها مجلس الأمن في دعم تمديد الهدنة الحالية والتوصل الى وقف دائم لإطلاق النار يعزز عملية السلام والحل السياسي في اليمن

1. ايجاد حلول حقيقية؛ تعزيز بناء السلام بشكل تصاعدي؛ ان تكون لدى اطرافه ارادة حقيقة لإنهاء النزاع.
2. اولا توفر الإرادة من المجتمع الدولي والاقليمي القائمين على عملية السلام؛ الهدنة الدائمة ليست حل في انهاء الصراع في اليمن؛ الضغط على الأطراف في جهود مستمرة وتحفيزهم نحو وقف الحرب؛ الرجوع إلى الشعب في اتخاذ إجراءات الهدنة.
3. ترك المجال للحوار الداخلي بدون أي تدخلات أجنبية؛ الجلوس مع أطراف النزاع وفرض العقوبات الدولية على أي من الأطراف المتمرد والمنقض للهدنة والمعرقل لسريانها واستمراره في العمليات العسكرية.
4. إنهاء كل المصالح والمآرب من اليمن؛ الوقوف الجاد على القرارات الأممية بشأن النزاع في اليمن؛ وعدم فرض قوى خارجية لتدفع في صنع القرار المحلي بين أطراف النزاع.
5. دعم انشاء مركز متخصص لتأهيل وتدريب فريق من الوسطاء المحلين من مختلف الاطياف مع إشراك منظمات المجتمع المدني والنساء.
6. الضغط بشكل حازم على الأطراف المتنازعة لوقف العبث الدائم وعدم التساهل مع الخروقات؛ وعليه أيضا الا يكيل بمكيالين مع الأطراف التي تسعى إلى إطالة أمد الحرب.
7. اولاً تحقيق كل بنود الاتفاقيات بشكل كامل بعدها يتم التفكير في التمديد للهدنة.
8. اصدار قرارات لعملية السلام وبالتالي إنزال عقوبات رادعة لمن يخالف هذه القرارات لإحلال السلام.
9. هي خطوة واحدة وقف الحرب؛ إلزام جميع الاطراف بأن السلام هو الحل الوحيد؛ إصدار قرارات تتضمن تأييد عملية السلام والحل السياسي؛ والضغط على الاطراف بالالتزام بوقف الحرب واعادة استقرار الوضع العام والأمني.
10. على مجلس الأمن رفع الحصار وانهاء دور التحالف العربي داخل اليمن؛ التنسيق مع الجهات التي هي وراء أطراف الصراع التحالف السعودية الامارات وإيران ومجلس الامن.
11. عودة العملية السياسية واشراك جميع القوى من أحزاب ومكونات سياسية دون استثناء وتوحيد رؤيتها السياسية.
12. إصدار قرار دولي لانطلاق عملية السلام وتشكيل لجنة دعم سعودية وايرانية واماراتية وعمانية ومن الاتحاد الأوروبي والأردن.
13. تقديم تقارير شفافة حول سير عملية السلام؛ وتحديد من المعرقل للجهود الدولية والأممية؛ تفعيل دور الرقابة الدائمة لعملية وقف إطلاق النار وإشراك المجتمع المدني في المفاوضات والرقابة على وقف إطلاق النار.
14. اعادة الاطراف الى طاولة الحوار؛ والعمل على تفعيل مسارات المفاوضات وتحويلها الى ارض الواقع؛ محاسبة الطرف الذي يقوض ويرفض الانصياع للاتفاقات المبرمة؛ محاسبة ومراقبة من يرسلون الاسلحة للمتمردين.

15. الوقوف بحيادية في جميع المواقف؛ واعلان الطرف المعرقل صراحة دون محاسبة او تجاهل الاشارة اليه صراحة خاصة وان كل هذه الخطوات التي يقوم بها الحوثيين لضمان عدم تعرضهم للعقاب والحساب من المجتمع الدولي ومجلس الامن الذين يدعمونه ضمنيا.
16. الضغط لتنفيذ قرارات مجلس الأمن؛ اتخاد إجراءات رادعة ضد الطرف المعرقل وحرمانه من كل التسهيلات التي منحت له للتقيد بالهدنة. ان تتخذ اجراءات حازمه ضد من يعرقل السلام في اليمن.
17. دعم البنك المركزي ليستقر صرف الريال حينها لن يذهب الناس للاقتتال.. أكثر ما يشجع على الحرب الفقر وهروب الشباب للجبهات لتوفير لقمه العيش لعائلتهم.
18. مشاركة منظمات المجتمع المدني الذي لا تعمل على خطاب كراهية.
19. توفير الأمان وسحب الأسلحة بكافة أنواعها من جميع الأطراف.
20. أقناع القوى الخارجية الداعمة للقوى في الداخل؛ وقف الدعم وبشكل فوري المقدم من الامم المتحدة للمراكز والمؤسسات التي يسطر عليها الحوثين؛ والتحقيق بشأن ما ورد في تقرير دعم الموت.
21. ممارسة الضغط على أنصار الله للانخراط الإيجابي في المفاوضات.
22. تحمل مسؤولية دعم عملية اعادة الاعمار وجبر الضرر تطوير الضمانات الإقليمية والدولية لدعم تنفيذ الاتفاقيات.
23. عمل اجتماعات دولية مع الأطراف المعنية للنظر في الجهة التي تعمل في منع تمديد الهدنة؛ ماهي الأسباب والعمل على حلها والتفاوض؛ ان تتفق جميع الدول الاعضاء الدائمين في المجلس بفرض تنفيذ الهدنة من الطرفين بعد مشاورات برعاية الدول المذكورة وخصوصا روسيا؛ من يتخلف عن الهدنة يتم تنفيذ البند السابع بجميع مواده عليه لأنه سيكون الطرف الذي يسعي للإخلال بالسلام والأمن الدوليين.
24. منع دخول السلاح؛ وفرض عقوبات دولية لأي دوله ثبت دعمها للمليشيات.
25. صرف الرواتب وفق اليات اقليمية وعدم تسليمها لسلطة الامر الواقع.
26. على الدول دائمة العضوية الضغط على كافة أطراف النزاع؛ حضر تصدير السلاح الى جماعات الانقلابين؛ وقف تمديد السلاح وتقييد وصوله لمناطق سيطرة الحوثي؛ تقديم الدعم اللوجيستي للحكومة الشرعية؛ فرض عقوبات صارمة وتجميد اموال الاشخاص الذين لهم اضطلاع مباشر أو غير مباشر في عرقلة عملية السلام.
27. اولاً إدارة ميناء الحديدة من قبل الأمم المتحدة؛ إيجاد مدونة سلوك لعمل محافظة عدن وتحت إشراف الأمم المتحدة؛ إعادة النظر في محافظين المحافظات اليمنية.
28. الضغط على الأطراف الإقليمية بعدم التدخل المباشر والغير مباشر في المشاورات.
29. تنفيذ بنود كل الاتفاقيات السابقة بشأن الهدنة المؤقتة؛ الضغط والتشديد على الطرف الاخر للالتزام بالهدنة ووقف إطلاق النار؛ وعمل خطه والعمل بها وإلزام كل الاطراف بما تم التوقيع عليه وتغليب المصلحة العليا للوطن والشعب اليمني الذي ينتظر بفارغ الصبر لإنجاح جهود الامم المتحدة في انهاء الحرب واحلال السلام المستدام.
30. كنا نعتقد أن المجتمع الدولي معنا ضد هذه المليشيات وضد ما تقوم به، لكن أدركنا الان أن المجتمع الدولي كان وما زال متماهي مع هذه المليشيات؛ وكأنه يعتقد بأحقيتها فيما تقوم به ضد

الشعب والوطن؛ وما كشف مؤخرا عن دور مجلس الأمن في زعزعة الأمن في اليمن والدول التي تدعم هذه المليشيات بالمال والسلاح.

31. أن نوحد صفوفنا ونصفيها من اي خائن أو دخيل ليقوم الشعب كله يداً واحدة بنفسه يحقق الأمن والسلام الدائم والاستقلال المؤدي إلى حل سياسي دولي وإقليمي يضمن لليمن وشعبه مكانته التي يستحقها.
32. التصالح بين الاطراف وحل النزاع ووجود فئة واحدة متفق عليها تسير الدولة.
33. حمل هموم المواطنين والرأي العام؛ العمل على رأب الصدع في المجتمعات التي تعاني من الصراعات؛ الدفاع عن الفئات التي تعاني من التمييز أو الحرمان.
34. استمرار الضغط على الاطراف في تحقيق أكثر المكاسب في الهدنة الحالية ومن ثم العمل على عملية السلام؛ وضع فترة زمنية لتطبيق بنود الهدنة.
35. توسيع المشاركة من المكونات السياسية والاجتماعية في مفاوضات ومشاورات تمديد الهدنة، وإشراك القطاع الخاص والأحزاب السياسية والنساء والشباب في مفاوضات السلام.
36. اجبار الأطراف لإشراك النساء في عمليات التفاوض والحوار؛ الحوار مع الأطراف الفاعلة الحقيقية على الأرض في مشاورات دولية يرعاها مجلس الأمن.
37. رفع الحصار والقيود؛ ووقف الحملات التحريضية وخطابات الكراهية؛ رفع الحصار عن تعز؛ إعادة الأراضي والممتلكات العامة؛ تقديم الدعم اللازم لإعادة إعمار اليمن.
38. فتح حوارات مباشرة بين إيران والسعودية؛ عدم المساس بسيادة اليمن والحفاظ على وحدته.
39. تجريم التدخل الاجنبي وبيع وتهريب السلاح - فتح المنافذ اليمنية البرية والبحرية والجوية؛ ورحيل التحالف العربي؛ وعدم التدخل من أي أطراف خارجية بالشأن اليمني.
40. رفع مظاهر السلاح؛ تأهيل وتدريب الجيش؛ فتح المطارات؛ وتطبيع الحياة وعودة النازحين؛ الإفراج عن المختطفين والمعتقلين؛ العمل تحت إدارة رسمية حكومية لصرف مستحقات كافة العسكريين والمدنيين ضم كافة المؤسسات العسكرية في المعسكرات واعادة تأهيلهم وضمهم تحت إدارة واحده تخدم الوطن وحماية افراده.
41. السعي إلى مصالحة وطنية؛ الوقوف بحزم امام التعنت الحوثي ورفع الظلم والاضطهاد لشعبنا في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي؛ وصرف المرتبات من دخل ميناء الحديدة وإيرادات الضرائب وغيرها.
42. ايجاد برامج تعمل على رفع الوعي بين أوساط المجتمع وخاصه النساء؛ العمل على نشر التسامح وفرض عقوبة على من يزرع خطاب الكراهية؛ اصدار عقوبات على الأطراف التي تنتهك حقوق وحريات الإنسان.
43. الخطوات اللازمة التي يجب أن يتخذها مجلس الامن على وجه السرعة والتحلّي بالمرونة من أجل الاتفاق على هدنة موسّعة يمكن ترجمتها إلى وقف دائم لإطلاق النار.
44. وجوب التزام الأطراف بالقانون الإنساني الدولي وضرورة احترام حقوق الإنسان؛ بما في ذلك حماية المدنيين؛ وخاصة الأطفال.
45. ضرورة إيجاد قوة عسكرية دولية وبإشراف مباشر من الأمم المتحدة خاصة بعد سنوات من الفشل الخليجي المتكرر في اليمن.

46. تحقيق الاستدامة في الحلول للاحتياج الامني والاقتصادي المُلح؛ تفعيل الدور السياسي للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والتحالفات الوطنية لتشكيل قوة ضغط شعبي لإعادة الامن والامان والاستقرار واحلال السلام.
47. وضع خارطة للسلام الدائم وآليات تنفيذها والمشاركين فيها للتنفيذ؛ وكذلك الرقابة باشراك النساء ومنظمات المجتمع المدني وادخال قضايا النوع الاجتماعي وتكون ملزمه وتنفذ من كل أطراف الصراع والحرب ووضع معالجات وضغط من قبلهم واحكام الكل يلتزم بها وتتخذ اجراءات رادعه ومحاسبه.

الخلاصة والتوصيات:

خلصت جملة الآراء التي تم جمعها في التعبير الى حد كبير عن إيجاد مؤشرات قياس عدم الرضا حول فاعلية الجهود المستمرة في الوساطة وفي اتفاقات الهدنة، وذلك باعتبار انها لا تخص أطراف النزاع وحدهم؛ بل تخص جميع أصحاب المصلحة من السلام بما فيهم المتضررات والمتضررين من الحرب واستمرارها، وذلك بالنظر الى تكرار اتفاقات الهدنة دون تطبيقها على ارض الواقع بالشكل الجاد والملزم في تحقيق الفوائد المرجوة منها في نتائج ملموسة قادرة على إحداث تغييرات إيجابية على مستوى حماية المدنيين والتخفيف من معاناة الناس؛ وكذلك على مستوى العلاقة بين أطراف النزاع؛ سواء أكان ذلك فيما يتعلق ببناء الثقة من خلال تنفيذ إجراءات اقتصادية وإنسانية وايضاً في إدارة الملفات المشتركة المتفق عليها بين أطراف النزاع أو في تشجيع الانتقال باتجاه العملية السياسية للسلام، ما يعكس مواصلة انسداد آفاق الحل الذي يطمح إليه المدنيين في إنهاء الحرب، ومن خلال التركيز فيما تم جمعها من الآراء نجد أن نواتجها؛ تجاوزت ما يمكن وصفها بالسيناريوهات المحتملة والمستقبلية إلى توليد عدة نواتج بما فيها أولاً؛ إنتاج تقييم واقعي من واقع المتغيرات المستمرة في السياقات المحلية والوطنية، وثانياً إنتاج سلسلة من التوصيف للقضايا المحورية ذات الأهمية الوطنية والمحلية وبتحديد مفصل بما فيها تلك القضايا المثيرة للقلق العميق المتصلة بالأوضاع الإنسانية والأمنية والتي تعاظمت تحدياتها ومخاطرها بشكل كبير وأوسع نطاقاً، التي تُعد جميعاً عوامل محركة رئيسية للمخاطر المرتبطة بوضع بلد مازال يعاني من انعكاساتها؛

والذي في الوقت نفسه، تحدق به المخاطر من كل حدب وصوب، في ظل تشابك العقبات التي تواجهه منها داخلية وأخرى خارجية، مما يستوجب أخذها بعين الأهمية والاعتبار في البحث عن الحلول الحقيقية المناسبة للتعامل معها؛ وتطبيقها على أرض الواقع؛ فضلا عن"المحفزات" المحتملة للسلام في الاستجابة للفرص والتحديات عالية التأثير للنهوض بالأولويات المتعلقة ببناء السلام.

وأخيراً؛ التحليلات الموضوعية في تقييم الاتجاهات ذات الصلة بدور الأمم المتحدة والجهات الإقليمية والدولية؛ فإن جهود الوساطة لا تتسم بالحيادية والنزاهة بين الأطراف؛ وبالنظر الى تأثير الوصاية في ودوافعها العميقة؛ واتجاهاتها المتعددة التي يتفاعل واحدها مع الآخر؛ وعلاوة على ذلك ما يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاع إذ يتحول الطرف المتدخل إلى طرف أساسي.

أظهرت معظم الآراء مدى الفهم فيما يمكن أن تساهم فيه اتفاقات الهدنة وفي تقدير أهميتها ولكن من خلال بناء عملية ذات مصداقية وأكثر جدية في الاستجابة للاحتياجات والتوقعات على الأرض، وتزيد من مستوى الالتزام بالتنفيذ، وتشتمل على فرض المحاسبة والعقوبات، وهذا يتطلب الكثير مما لم يتم القيام به من عمل هادف؛ وما يقابله من نتائج متوقعة في إطار الوصول الى وقف دائم لإطلاق النار؛ والانتقال نحو السلام.

التوصيـــــات:

أفضت معظم الآراء إلى تقديم توصيات تستدعي إيلاءها الاهتمام والتعامل معها بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية؛ بما من شأنه بناء الثقة في الدور الأممي وما تقوم به الجهات والفاعلين الدوليين والإقليميين؛ والمضي قدماً بجهود الوساطة والاتفاقات للهدنة؛ ونؤكد بالإضافة الى التوصيات الواردة في متن التقرير؛ على ما يلي:

1. ضرورة مأسسة السلام تماشياً مع أولويات العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان التي من شأنها أن تشكل قاعدة تأسيس السلام الشامل والعادل، ومرتكزاً قوياً لبنائه واستدامته، بدلاً من جعل السلام صفقة تسوية سياسية وتقاسم للسلطة بين أطراف النزاع.
2. اعتماد نهج مغاير في إعادة بناء هيكلة مسار المفاوضات بما يضمن عملية بناء السلام أكثر شمولاً التي تتوافق مع توسيع مشاركة أصحاب المصلحة من السلام.

3. دعم وتعزيز التعاون بين مبادرات بناء السلام على المستوى المحلي بما في ذلك المبادرات التي تقودها النساء لتشكل واقعاً يمكن للسلام أن يستقر فيه وتوطيدها في إطار العملية التي تقودها الأمم المتحدة على المستوى الوطني.
4. تطبيق الإجراءات والتدابير الاستثنائية في ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في جميع مستويات ومراحل صنع القرار؛ وفي جميع المجالات المتصلة بالسلام والأمن؛ بما في ذلك جهود الوساطة والهدنة.
5. تطوير استراتيجية ادماج اعتبارات النوع الاجتماعي والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف الهيكلي؛ وخاصة ضد المرأة والفئات المهمشة؛ ويجب التعامل معها من منظور شامل؛ وأن تأخذ بالأهمية الأساسية والأولوية في بناء السلام لما من شأنها أن تزيد من جودة السلام وتوطيده.